

مصر: الاعتقالات الجماعية والتعذيب في سيناء

1	I. ملخص
4	II. التوصيات
4	إلى الحكومة المصرية
6	إلى مجلسي الشعب والشورى
7	إلى الجهات الدولية المانحة
7	III. مقدمة
9	العريش وشمال سيناء
10	تحقيقات الحكومة
14	الاعتقالات الجماعية
15	تقارير منظمات حقوق الإنسان المصرية
17	منهج التقرير
18	IV. القبض والاعتقال التعسفي
19	أنماط القبض والاعتقال
22	حالات لضحايا القبض والاعتقال التعسفي
36	القبض التعسفي في ظل القوانين الدولية والمصرية:
40	V. التعذيب وسوء المعاملة
40	حالات التعذيب وسوء المعاملة
46	التعذيب في القانون المصري والدولي
49	VI. استجابة الحكومة المصرية
50	كلمة شكر
51	ملحق: رسالة هيومن رايتس ووتش إلى وزير الداخلية حبيب العادل

ا. ملخص

في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2004 نجم عن انفجار ضخم لسيارة مفخخة تدمير فندق هيلتون طابا الواقع على الحدود المصرية-الإسرائيلية. وتلا ذلك انفجاران أصغر حجماً وقعا في مخيمين سياحيين على مقربة من الفندق. وتسببت الهجمات في مصرع ثلاثين شخصاً وإصابة أكثر من مائة. وكان أغلب الضحايا من السياح، ومنهم الكثير من الإسرائيليين، إضافة إلى المصريين العاملين في الفندق.

وتركزت التوقعات الأولية لكل من السلطات المصرية والإسرائيلية على منظمة القاعدة أو غيرها من المنظمات الدولية التي كان قد سبق لها تنفيذ هجمات واسعة ضد المدنيين. ولكن وزارة الداخلية المصرية بعد حوالي أسبوعين فقط من الهجمات، في 25 أكتوبر/تشرين الأول، أعلنت أنها حددت هويات الأشخاص التسعة المسؤولين عن الهجمات، وجميعهم من منطقة شمال سيناء: خمسة منهم ألقى القبض عليهم، بينما قتل اثنان أثناء تنفيذ الهجمات، وظل اثنان آخرا ن هاربين.

وفي هذه الأثناء، بدأ جهاز مباحث أمن الدولة في 13 أكتوبر/تشرين الأول حملة من الاعتقالات الجماعية التعسفية داخل وحول مدينة العريش، المركز التجاري والحكومي لمحافظة شمال سيناء، فيما بدا وكأنه جزء من تحقيقات الجهاز في هجمات طابا. واستمرت هذه الاعتقالات بنفس الكثافة بعد الإعلان الصادر عن وزارة الداخلية في 25 أكتوبر/تشرين الأول وحتى أوائل ديسمبر/كانون الأول. وقالت منظمات حقوق الإنسان المصرية إن قوات الأمن قد ألقوا القبض على ما لا يقل عن ثلاثة آلاف شخص، منهم بضع مئات تعرضوا للاعتقال لمجرد تأمين استسلام أفراد مطلوبين من نفس العائلة.

ولم تقدم الحكومة اعترافاً أو إنكاراً رسمياً لهذا الرقم. ولكن مسئولاً أمنياً رفض الإفصاح عن اسمه أصر على كون عدد المعتقلين حتى أوائل ديسمبر/كانون الأول في حدود ثمانمائة معتقل "فقط". وحتى أوائل فبراير/شباط كانت الحكومة لا تزال ممتنعة عن تقديم أي معلومات إلى الأهالي أو المحامين بشأن عدد المعتقلين أو مكان وجودهم. وفي 28 يناير/كانون الثاني وردت أنباء بشأن صدمات وقعت بين رجال الشرطة وحوالي ألف وخمسمائة متظاهر حاولوا تنظيم مسيرة احتجاج على الاعتقالات. وقد أعلنت الحكومة في أوائل فبراير/شباط أنها قامت بالإفراج عن تسعين شخصاً كانوا قد اعتقلوا في إطار التحقيق في الهجمات.

وفي اليوم الأول من فبراير/شباط نقلت الصحف أن تبادلاً لإطلاق النار قد نشب بين رجال الشرطة وآخرين من المشتبه فيهم بالقرب من مدينة رأس صدر الواقعة في وسط سيناء، مما أسفر عن مصرع شخص واحد لم يكن قد أعلن عن اسمه في السابق ضمن أسماء المشتبه فيهم. بينما نجم عن مزيد من المواجهات في الخامس من فبراير/شباط مصرع شخص واحد على الأقل من بين الهاربين المشتبه فيهما.

وقد قامت منظمة هيومن رايتس ووتش في أوائل ديسمبر/كانون الأول بزيارة إلى مصر قامت خلالها بإجراء مقابلات مع معتقلين سابقين وشهود عيان على الاعتقالات في منطقة العريش بصحبة اثنين من نشطاء الجمعية المصرية لمناهضة التعذيب. وكان القاسم المشترك بين كافة الحالات التي قامت منظمة هيومن رايتس ووتش بالتحقيق فيها هو أن مباحث أمن الدولة قد ألقت القبض على أشخاص دون إخطارهم بأسباب القبض عليهم. وكانت الاعتقالات تتم غالباً من خلال اقتحام منازل المعتقلين قبيل الفجر. وقام المسؤولون في الغالب باحتجاز المقبوض عليهم في مكاتب فروع مباحث أمن الدولة لثلاثة أو أربعة أيام، وأحياناً لأكثر من أسبوع كامل، دون توجيه اتهامات إليهم. ورغم قيام السلطات بالإفراج عن البعض إلا أن غالبية المعتقلين قد جرى نقلهم إما إلى سجن طرة بالقاهرة أو إلى سجن دمنهور بمنطقة الدلتا. ولم تتمكن منظمة هيومن رايتس ووتش من معرفة ما إذا كان قد تم توجيه اتهام إلى هؤلاء المعتقلين قبيل أو منذ ترحيلهم إلى السجن. ومن الظاهر أن معظم هؤلاء المعتقلين هم من الإسلاميين أو ممن يعتقد أنهم إسلاميون، أي أولئك الذين يفضلون نظاماً للحكم يقوم على ما يعتبر من وجهة نظرهم متسقاً مع المبادئ الأساسية للإسلام.

وقد أخبر أقارب المعتقلين منظمة هيومن رايتس ووتش أنهم يخشون "إثارة المشاكل" إن ألحوا على المسؤولين للحصول على معلومات بشأن أقاربهم. ولم يبلغ هؤلاء الأقارب بمكان وجود أزواجهم، وأبنائهم، وأبائهم، وأشقائهم إلا بشكل غير رسمي، إن كانوا محظوظين، من خلال معتقلين آخرين شاهدوهم قبل إطلاق سراحهم.

وكان تسبب انعدام المعلومات بالذات في الكثير من الألم للعائلات بسبب انتشار أقوال بشأن تعرض المعتقلين للتعذيب وإساءة المعاملة خلال استجوابهم. وتتسق هذه الأقوال مع الممارسات الموثقة لمباحث أمن الدولة أثناء إجراء التحقيقات في القضايا ذات البعد السياسي. وقد قامت منظمة هيومن رايتس ووتش بإجراء مقابلات مع عدد من المعتقلين السابقين قدموا شهادات مقنعة بشأن تعرضهم للتعذيب على يد مستجوبيهم من محققى مباحث أمن الدولة. بينما شهد آخرون بكونهم رأوا معتقلين آخرين يتعرضون لتعذيب شديد أو سمعوا

صراخ معتقلين أثناء تعذيبهم. ونظراً إلى أن معظم من تعرضوا في الغالب للتعذيب لا يزالون بين المئات، إن لم يكن الآلاف، ممن لا يزالون رهن الاعتقال، وأن معظم من أخلي سبيلهم يشعرون بالخوف من النتائج المحتملة للقاءهم بمحققى حقوق الإنسان المستقلين، فإن منظمة هيومن رايتس ووتش تعتقد أن التعذيب وإساءة المعاملة قد وقعا بشكل واسع النطاق أثناء التحقيق في هجمات طابا.

وقد قامت منظمة هيومن رايتس ووتش بالاتصال بكل من وزارة الداخلية، ومكتب النائب العام، ومكتب رئيس نيابة أمن الدولة العليا، ومحافظ سيناء، ونائب مدير مباحث أمن الدولة في العريش لطلب تحديد مواعيد لمناقشة بواعث قلق المنظمة والحصول على معلومات بشأن التحقيقات ومعرفة رؤية مسؤولي الحكومة. وفي جميع الحالات فقد تم رفض الطلب أو عدم الرد عليه. وحسب علم منظمة هيومن رايتس ووتش فإن الحكومة لم تفتح أي تحقيق في مزاعم التعذيب وإساءة المعاملة، كما لم تقم بمقاضاة أو معاقبة أي من المسؤولين الذين شاركوا في تعذيب أو إساءة معاملة المعتقلين.

تعتمد الحكومة المصرية في سياساتها لمواجهة الإرهاب على السلطات الاستثنائية التي يمنحها لها قانون الطوارئ الصادر عام 1958 والساري بلا انقطاع منذ عام 1981 ويجب تجديد العمل به كل ثلاثة أعوام، بالإضافة إلى قانون مكافحة الإرهاب الصادر في عام 1992. وينتهك هذان القانونان الحماية الواردة في الدستور المصري لحقوق الإنسان عبر منح الحكومة سلطة القبض على الأشخاص واعتقالهم تعسفياً لأجل غير مسمى. ولكن قانون الطوارئ نفسه يلزم السلطات بأن تخبر الفرد فوراً بأسباب اعتقاله وأن تسمح له بالاتصال بعائلته ومحاميه، كما يسمح له بالحق في التظلم من اعتقاله بعد مضي ثلاثين يوماً. وإضافة إلى ذلك فإن القوانين لا تجيز التعذيب تحت أية ظروف.

وتسلم منظمة هيومن رايتس ووتش بمسئولية الحكومة المصرية عن اتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات الجدية لأمن مواطنيها والمقيمين على أراضيها على غرار هجمات طابا. لكن القانون الدولي لا يدع مجالاً للغموض: لا يوجد تهديد أمني مها بلغت جسامته يبرر التعذيب؛ وتخضع قدرة الحكومة على احتجاز الأشخاص دون اتهام لقيود شديدة. وتضمن اتفاقيات حقوق الإنسان التي تعد مصر طرفاً فيها، وعلى رأسها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الحماية الأساسية للأشخاص حتى في ظل إعلان حالة الطوارئ.

إن سجل الحكومة المصرية في القبض التعسفي والتعذيب وإساءة معاملة المعتقلين مزمن وموثق.¹ وتطالب منظمة هيومن رايتس ووتش الرئيس حسني مبارك بأن يصرح علناً وبوضوح أن الحكومة لن تتسامح مع أعمال التعذيب وسوء المعاملة، وأن من يرتكبون هذه الأفعال من قوات الشرطة، بمن فيهم ضباط مباحث أمن الدولة، سيتعرضون للمساءلة والمقاضاة والعقاب.

أما فيما يتعلق بالاعتقالات الجماعية الأخيرة والغياب المطلق للشفافية من جهة الحكومة، فإن منظمة هيومن رايتس ووتش تطالب الحكومة بأن تعلن عن أسماء المعتقلين في إطار التحقيق في هجمات طابا؛ وأن تطلق فوراً سراح كل المعتقلين ما لم يكن قد وجه إليهم اتهام محدد؛ وأن تفتح تحقيقاً دقيقاً ومحايداً في مزاعم القبض التعسفي والتعذيب؛ وأن تعاقب أو تقاضي المسؤولين الذين تثبت في حقهم مخالفة القوانين، وأن تضمن حصول من تعرضوا للاحتجاز غير القانوني أو التعذيب وإساءة المعاملة على تعويض فوري ومنصف. ولا بد أن يتمتع كافة المعتقلين الذين وجهت إليهم اتهامات بمحاكمة منصفة وبكافة الحقوق القانونية للمتهمين.

II. التوصيات

إلى الحكومة المصرية

بشأن مزاعم القبض والاعتقال التعسفي:

- الإعلان الفوري عن أسماء كل من تم اعتقالهم في شمال سيناء لأكثر من 24 ساعة في إطار التحقيقات في تفجيرات طابا ورأس شيطان في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2004. لا بد أن تضم القوائم تاريخ القبض، وأماكن وتواريخ الاعتقال، وتواريخ الترحيل إلى السجون أو مكاتب التحقيق المختلفة.
- الإفراج الفوري عن جميع من لا يزالون رهن الاعتقال في إطار هذه التحقيقات، ما لم تكن قد وجهت إليهم اتهامات جنائية محددة.
- ضمان حصول المعتقلين على حقهم في الحصول على محام، وفي التظلم من اعتقالهم، وفي المحاكمة العادلة وحقوقهم القانونية كمتهمين.

¹ انظر علي سبيل المثال تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، *خلف الأبواب المغلقة: التعذيب والاعتقال في مصر* (نيويورك، يوليو 1992)، و"وباء التعذيب في مصر" (تقرير موجز لمنظمة هيومن رايتس ووتش)، فبراير 2004، وتقرير في زمن التعذيب: إهدار العدالة في الحملة المصرية ضد السلوك المثلي (نيويورك، 2004).

- ضمان قيام سلطات القبض بالتسجيل الفوري لوقائع القبض على الشخص والأسباب القانونية للقبض، وتمكين عائلة المعتقل من الإطلاع على هذه المعلومات.
- ضمان وجود المحتجزين في أماكن مخصصة للاحتجاز، على أن تكون أبواب هذه الأماكن مفتوحة أمام التفتيش الحكومي والمراقبين المستقلين والأهالي والمحامين.
- ضمان مثول جميع المحتجزين أمام هيئة قضائية في غضون 24 ساعة من إلقاء القبض عليهم.
- ضمان حق أفراد العائلة في الاتصال الفوري بالمحتجزين.
- الإعلان عن عدم نية الحكومة تجديد العمل بالقانون 1958/162 بشأن حالة الطوارئ لثلاث سنوات أخرى بعد انتهاء العمل به في 2006. والقيام فوراً بتجميد العمل بمواد القانون 1958/162 والقانون 1992/97 وغيرهما من القوانين والقرارات التي تخالف الالتزامات الواقعة على الحكومة المصرية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بأن تضمن الحق في حرية وأمان الأفراد وأن تمتنع عن القبض أو الاعتقال التعسفي.
- فتح تحقيق شامل ومحايد في مزاعم القبض والاعتقال التعسفي بمكاتب مباحث أمن الدولة في العريش وشمال سيناء. والإعلان عن نتيجة هذا التحقيق، بما فيها الإجراءات التأديبية التي تم اتخاذها نتيجة لهذا التحقيق وأسماء من تم تأديبهم.
- ضمان حصول الأشخاص الذين تعرضوا للاحتجاز التعسفي أو غير القانوني في إطار التحقيقات في تفجيرات طابا على تعويض فوري ومنصف.

بشأن مزاعم التعذيب وإساءة المعاملة

- إصدار قرار من رئيس الجمهورية ونشره على نطاق واسع ينص بوضوح على أن أعمال التعذيب وإساءة المعاملة لن يتم التسامح معها، وأن تحقيقاً فورياً ودقيقاً سيتم عند تلقي أي تقارير حول وقوع أعمال تعذيب أو إساءة معاملة.
- توجيه مكتب النائب العام للقيام بمسئوليته بموجب القانون المصري، وذلك بإجراء تحقيق دقيق ومحايد وسريع في كافة شكاوى التعذيب المقدمة ضد قوات الشرطة. وضمان استقلالية مكتب النائب العام عن التدخلات السياسية وتوجيه أعضاء النيابة للقيام بزيارات تفتيشية مفاجئة لكافة أماكن الاحتجاز، والتحدث خلالها مع المحتجزين بشكل غير علني، وتسجيل الشكاوى.

- الإعلان عن نتيجة تحقيقات النائب العام في شكاوى التعذيب وإساءة المعاملة على يد قوات ومحققى مباحث أمن الدولة ضد المقبوض عليهم في إطار التحقيق في هجمات منطقة طابا في 7 أكتوبر/تشرين الأول، بما في ذلك الإجراءات التأديبية التي نتجت عن التحقيق وأسماء من تم تأديبهم.
- الأمر بتوقيع كشف الطب الشرعي المستقل فوراً على المعتقلين الذين يزعمون تعرضهم للتعذيب أو إساءة المعاملة.
- السماح لمراقبي حقوق الإنسان المصريين والدوليين بالدخول إلى أماكن الاحتجاز والتحدث إلى المحتجزين بشكل انفرادي.
- تعديل المادة رقم 126 من قانون العقوبات لتوفيق بين تعريفها للتعذيب والتعريف الوارد في المادة رقم 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة (اتفاقية مناهضة التعذيب).
- تعديل المادة رقم 129 من قانون العقوبات بشأن استعمال المسؤولين للقوة، والمادة رقم 280 بشأن الاحتجاز دون وجه حق بحيث تصبح العقوبة متناسبة مع جسامة الجرائم، وتصنيف تلك الجرائم كجنايات وليس كجنح.
- التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، والذي يسمح لخبراء دوليين مستقلين بإجراء زيارات دورية لأماكن الاحتجاز الواقعة على أراضي الدولة العضو، بغرض تقييم ظروف الاحتجاز وتقديم التوصيات من أجل تحسينها.
- تنفيذ التوصيات العامة الصادرة عن كل من لجنة مناهضة التعذيب في مايو/أيار 2002 والمقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن التعذيب في عام 2003، بإنشاء آلية مستقلة كلياً للتحقيق في شكاوى المحتجزين.
- ضمان حصول الأفراد الذين يتعرضون للتعذيب أو سوء المعاملة بالمخالفة للقانونين المصري والدولي على تعويض فوري ومنصف.

إلى مجلسي الشعب والشورى

- تنسيق تحقيق علني دقيق ومحايد، بما في ذلك تشكيل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق، للنظر في التقارير الواردة بشأن الاحتجاز التعسفي وغير القانوني واستعمال التعذيب وإساءة المعاملة في إطار التحقيقات في تفجيرات طابا في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2004، والمطالبة بمشاركة السيد حبيب العادلي وزير الداخلية.

- مطالبة الحكومة بالاحترام والالتزام الكامل بالمبادئ والالتزامات المتعلقة بالاحتجاز غير القانوني والتعذيب كما وردت في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة (اتفاقية مناهضة التعذيب)، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، والدستور المصري.
- الإلحاح على الحكومة لاتخاذ خطوات قانونية وسياسية ملموسة وفعالة لإنهاء ممارسات الاحتجاز التعسفي والتعذيب.

إلى الجهات الدولية المانحة

- التطرق إلى بواغث القلق في كافة الاجتماعات الرسمية مع الحكومة المصرية وعلى أعلى المستويات بشأن معاملة المشتبه فيهم والمقبوض عليهم بتهم ذات طابع أمني. ومطالبة الحكومة المصرية بضمان أن تتسق هذه المعاملة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- المراقبة الدقيقة لأي مساعدات عسكرية أو أمنية أو في مجال مكافحة الإرهاب للحكومة المصرية، للتأكد من أن قوات الأمن والمباحث تلتزم بصرامة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- تقديم التدريب على حقوق الإنسان كجزء أساسي من برامج دعم قدرات أجهزة الشرطة والأمن، بما يتضمن مكوناً بشأن إنهاء استعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة لأغراض التحقيق أو العقاب.
- ضمان أن المعونات الممنوحة لمصر تتضمن مساعدة لمنظمات حقوق الإنسان المحلية القادرة على القيام بأعمال المراقبة المستقلة.
- الامتناع عن ترحيل أو تنظيم نقل الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم ذات طابع أمني إلى مصر.

III. مقدمة

في ليلة السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2004 وفي شبه جزيرة سيناء هزت ثلاثة انفجارات مدينة طابا السياحية الواقعة على خليج العقبة ومخيمات سياحية تقع على مقربة منها.² وكان

² منظمة هيومن رايتس ووتش، "مصر/إسرائيل: الهجمات على المدنيين جرائم غير مبررة"، 12 أكتوبر/تشرين الأول 2004، منشور على <http://hrw.org/english/docs/2004/10/12/egypt9497.htm>

أول هذه الانفجارات وأشدّها من حيث الخسائر البشرية هو ذلك الذي نتج فيما يبدو عن انفجار سيارة نقل مفخخة بمدخل فندق هيلتون طابا في حوالي الساعة العاشرة مساءً، وأسفر عن تدمير واجهة الفندق ومدخله والغرف الواقعة في واجهته. وكان عدد الموجودين بالفندق وقتها يقدر بتسعمائة نزيل وخمسمائة موظف.³ ويتكون الفندق من عشرة طوابق تحتوي على 430 غرفة ويقع على الحدود المصرية-الإسرائيلية. وقد تم تشييده أثناء خضوع سيناء للاحتلال العسكري الإسرائيلي.⁴

وبعد حوالي ساعة ونصف هز تفجير سيارة أخرى مخيم مون أيلاند السياحي بمنطقة رأس شيطان، على مسافة حوالي 45 كيلومتراً جنوب طابا على ضفاف خليج العقبة؛ ووقع تفجير ثالث على مسافة قريبة دون أن يتسبب في أي خسائر.⁵ وتتمتع طابا بشعبية بين السياح والزائرين الإسرائيليين، بمن فيهم الفلسطينيون الحاملون للجنسية الإسرائيلية. وقد قدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية عدد الإسرائيليين الذين كانوا يقضون أجازاتهم في سيناء وقت وقوع الهجمات بما بين 12000 و15000 سائح.⁶ وصرحت الحكومة المصرية بأن 34 قد لقوا مصرعهم، بمن فيهم 13 مصرية و10 إسرائيليين وإيطاليين اثنين وروسياً واحداً، بينما جرح أكثر من مائة آخرين.⁷

³ ماثيو جتمان، "جيش الدفاع الإسرائيلي ينهي عملية الإنقاذ في سيناء - 13 إسرائيلياً ضمن 32 ضحية للتفجيرات"، صحيفة الجيروساليم بوست، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2004 [تم الإطلاع عليه في 4 يناير/كانون الثاني 2005].

⁴ جويل لايدن، "نزوح 2004. الآلاف يعبرون إلى إسرائيل بعد الهجمات الإرهابية"، وكالة أنباء إسرائيل، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2004 [تم الإطلاع عليه في 4 يناير/كانون الثاني 2005]. كانت إسرائيل قد زعمت أن الحدود الدولية تحفظ لها منطقة طابا والفندق الواقع بها؛ غير أن المحكمين الدوليين رفضوا هذا الزعم وتمت إعادة المنطقة بما فيها الفندق إلى مصر في مارس/آذار 1989.

⁵ "تفجيرات إرهابية في طابا ورأس شيطان بسيناء"، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2004 [تم الإطلاع عليه في 4 يناير/كانون الثاني 2005].

⁶ جويل لايدن، "نزوح 2004. الآلاف يعبرون إلى إسرائيل بعد الهجمات الإرهابية"، وكالة أنباء إسرائيل، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2004 [تم الإطلاع عليه في 4 يناير/كانون الثاني 2005].

⁷ "اعتقال بدو بسبب هجمات سيناء"، الجزيرة نت، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2004 [تم الإطلاع عليه في 4 يناير/كانون الثاني 2005]. والظاهر أنه لا يوجد إحصاء نهائي ورسمي لعدد وجنسيات القتلى والمصابين. فقد نقل أن رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال موشيه يعالون أخبر مجلس الوزراء الإسرائيلي في 10 أكتوبر/تشرين الأول أن 13 إسرائيلياً وستة مصريين و14 آخرين قد لقوا مصرعهم (ماثيو جتمان، "جيش الدفاع الإسرائيلي ينهي عملية الإنقاذ في سيناء - 13 إسرائيلياً ضمن 32 ضحية للتفجيرات"، صحيفة الجيروساليم بوست، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2004 [تم الإطلاع عليه في 4 يناير/كانون الثاني 2005]). بينما نقل موضوع منشور بصحيفة واشنطن بوست في 23 أكتوبر/تشرين الأول عن وكالة الأسوشيتد برس أن 11 إسرائيلياً و8 مصريين وروسياً وإيطاليين اثنين و12 آخرين هم ضحايا التفجيرات (سكوت ويلسون ومولي مور، "التحقيق المصري يتعطل بسبب قلة الأدلة"، صحيفة واشنطن بوست، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2004، ص 17). وكتبت صحافية مصرية بعد أسابيع من وقوع الهجمات أن معظم المصابين كانوا من الإسرائيليين وأن عددهم بلغ 159 مصاباً (أميرة هويدي، "ردود فعل متفجرة"، صحيفة الأهرام ويكلي، 28 أكتوبر/تشرين الأول-3 نوفمبر/تشرين الثاني 2004 [تم الإطلاع عليه في 7 يناير/كانون الأول 2005]).

وبعد ما يقرب من أسبوع، وفي حدود يوم 13 أكتوبر/تشرين الأول، بدأت قوات الأمن المصرية حملة من الاعتقالات الجماعية استمرت لأسابيع كثيرة وأسفرت عن احتجاز ما يقدر بما بين 2500 و 3000 شخص. واستمرت هذه الاعتقالات لوقت طويل بعد إعلان الحكومة في 25 أكتوبر/تشرين الأول عن أسماء تسعة أشخاص زعمت أنهم المسؤولون عن الهجمات، وبينهم شخصان هاربان. وحتى أواخر يناير 2005 كان المئات إن لم يكن الآلاف لا زالوا رهن الاحتجاز دون أن تعرف أسرهم أو محاموهم مقر احتجازهم. ولم تعلن الحكومة في أي وقت عن طبيعة التهم التي تحتجز هؤلاء الأشخاص بموجبها، إن وجدت هذه التهم أصلاً. وتشير قرائن عدة إلى أن الكثير من الاستجابات كان مصحوباً بالتعذيب وسوء المعاملة.

العريش وشمال سيناء

تبلغ مساحة شبه جزيرة سيناء التي تأخذ شكل مثلث 61 ألف كيلومتر مربع. ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الغرب خليج السويس وقناة السويس، ومن الجنوب البحر الأحمر، ومن الشرق قطاع غزة وإسرائيل وخليج العقبة. وتحتل الصحراء والجبال غير المأهولة في الأغلب معظم هذه المساحة. ويتركز معظم السكان البالغ عددهم 219 ألفاً في الشمال على ضفاف البحر المتوسط، وتحديداً داخل وحول مدينة العريش التي تعد المركز الحكومي والتجاري الرئيسي.⁸ وتعد كل من طابا الواقعة في رأس خليج العقبة، وشرم الشيخ في الطرف الجنوبي لشبه الجزيرة موقعين سياحيين كبيرين، وتجذبان بالأساس السياح الإسرائيليين (في حالة طابا) والأوروبيين (في حالة شرم الشيخ). وتقع العديد من المواقع السياحية الأصغر حجماً بمنطقة الريفيرا على طول شاطئ خليج العقبة. وقد اجتذبت صناعة السياحة وتطوير الخدمات الحكومية عدداً من سكان منطقة الدلتا وغيرها من مناطق مصر. ولا يزال حوالي أربعة آلاف من البدو المقيمين منذ أمد بعيد يقطنون في سيناء.⁹

واعتبرت منطقة شمال سيناء تاريخياً طريقاً تجارياً هاماً. وكانت شبه جزيرة سيناء ساحة لعدة حروب بين إسرائيل والعرب. وقد أخضعت إسرائيل شبه الجزيرة لاحتلال عسكري من

⁸ إحصائيات صادرة عن الحكومة المصرية ومنشورة على <http://www.sis.gov.eg/eginfnew/tourism/fcity/html/nsina.htm>

⁹ "بدوي يعترف ببيع متفجرات، واحتمال تورط فلسطيني متشدد في انفجارات المناطق السياحية بمصر"، وكالة أسوشيتد برس، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2004 [تم الإطلاع عليه في 12 يناير/كانون الثاني 2005].

1967 وحتى 1982 عندما عادت إلى مصر بموجب اتفاقية السلام الموقعة بين البلدين في 1979.

ويقول أحد المواطنين الأجانب الذين سبق أن أقاموا في المنطقة لفترة طويلة: "إن العريش لها طابع المدينة الحدودية. فقد كانت مدينة حدودية على مدار التاريخ. ولا يبالي الناس كثيراً هناك بمن يتولى السلطة السياسية طالما أنهم يدعونهم يعيشون حياتهم بسلام"¹⁰ بنما قال صحفي مصري لمنظمة هيومن رايتس ووتش: "تعد سيناء بالنسبة لكثير من المصريين منطقة منعزلة ويعتبر سكانها المحليون رجعيين. إنها منطقة يصعب التحكم فيها. فالتهدية منتشرة والخارجون عن القانون ينزحون إلى هناك. والولاء في الأساس للشيخ، وليس للحكومة أو الإمام"¹¹ وتضير المعلومات إلى كون العديد من شيوخ القبائل يتعاونون جيداً مع سلطات الأمن والمخابرات. كما يوجد في سيناء عدد غير قليل من ذوي الأصول الفلسطينية، وهم في الأساس من عائلات ارتحلت إلى مصر من قطاع غزة أثناء خضوعه للحكم المصري بين عامي 1949 و 1967.¹²

تحقيقات الحكومة

تركزت التخمينات الأولية لكل من المسؤولين الإسرائيليين والمصريين على مسئولية منظمة القاعدة عن التفجيرات.¹³ فقد أشارت الأنباء إلى أن رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية الجنرال أهارون زيفي - فركش قد أخبر الاجتماع الطارئ لمجلس الوزراء في اليوم التالي أن "من الأرجح" أن تكون القاعدة وراء الهجمات. كما قال وزير الخارجية سيلفان شالوم "إن نوعية وتخطيط وحجم الهجمات وتوافقها زمنياً في أماكن متعددة جميعها تشير إلى القاعدة"¹⁴ وبالمثل فقد قال المحققون المصريون إن المهاجمين حتماً أن يكونوا قد جاءوا من

¹⁰ مراسلة عبر البريد الإلكتروني مع منظمة هيومن رايتس ووتش، 10 يناير/كانون الثاني 2005.

¹¹ مقابلة منظمة هيومن رايتس ووتش، تم حجب الاسم، القاهرة، 11 ديسمبر/كانون الأول 2004.

¹² لا توجد إحصائيات رسمية بشأن عدد الفلسطينيين في سيناء. وتوجد تجمعات للفلسطينيين في القاهرة وغيرها من المدن. ويترأح عدد الفلسطينيين في مصر بكاملها ما بين 53 ألفاً و 70 ألفاً (أميرة هويدي، "ردود فعل متفجرة"، صحيفة/الأهرام ويكلي، 28 أكتوبر/تشرين الأول-3 نوفمبر/تشرين الثاني 2004 [تم الإطلاع عليه في 7 يناير/كانون الأول 2005]). وكتب صحفي إسرائيلي معلقاً على تفجيرات طابا أن "نشاط حماس كانوا يتحركون بحرية في سيناء"، مشيراً إلى أن دخولهم إلى القاهرة لا يتم أساساً عبر الأنفاق الفلسطينية الواقعة أسفل الحدود مع مصر وإنما من لبنان إلى العريش عبر البحر أو من السودان عبر البحر الأحمر. انظر أموس هاريل، "العيش على الوقت المكتشف"، صحيفة هآرتز، 17 ديسمبر/كانون الأول 2004.

¹³ قامت أربع منظمات مجهولة بالإعلان عن مسئوليتها وهي: الجماعة الإسلامية العالمية، وكتائب التوحيد الإسلامية، وجماعة جيش محمد، وكتائب عبد الله عزام. غير أن هذه الإعلانات لم تحظ بأي مصداقية. انظر على سبيل المثال نهى الحناوي، "الموت في سيناء"، مجلة/يجيببت توداي 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2004 [تم الإطلاع عليه في 2 ديسمبر/كانون الأول 2004].

¹⁴ سارة الديب، "مصر تعتقل بدواً بشأن الهجمات الإرهابية بسيناء التي راح ضحيتها 33 على الأقل"، وكالة/أسوشيتد برس، 9 أكتوبر/تشرين الأول 2004 [تم الإطلاع عليه في 4 يناير/كانون الثاني 2005]؛ وإيفان أوسنوس: "إسرائيل تقول إن القاعدة هي

الأردن أو السعودية وكانوا على صلة بأيمن الظواهري، والذي كان زعيماً بحركة الجهاد الإسلامي المصرية قبل أن تنخرط الحركة في منظمة القاعدة ويصبح الظواهري النائب الأول لأسامة بن لادن.¹⁵

وفي الأيام التي تلت التفجيرات مباشرة قامت قوات الأمن المصرية باعتقال عشرات من بدو سيناء، ومن بينهم العاملون في المحاجر الصخرية الذين كان بإمكانهم بحكم عملهم الحصول على المفجرات التي تستخدم في تلك المحاجر.¹⁶

وقد أخبر حسين القيم، وهو مالك حانوت من مدينة الشيخ زويد الواقعة على مسافة 35 كم تقريباً شرق العريش، منظمة هيومن رايتس ووتش إن قوات الأمن "كانت مرتبكة في البداية. كانوا يعتقلون سكان قرية بكاملها ثم يفرجون عنهم في نفس اليوم، يوماً وراء يوم وقرية بعد قرية. فقال لهم الشيوخ 'هذا لا يصح. قولوا لنا من تريدون وسنسلمهم لكم، ولكن لا تجرحوا حرمة بيوتنا ونسائنا'".¹⁷ وأخبرنا حسين أن السلطات بدأت بعد حوالي أسبوع، في بدايات شهر رمضان، في التركيز على تصنيفات معينة من المشتبه فيهم، كالرجال الذين يحملون اسم مصطفى، أو يقودون سيارات نقل حمراء، بالإضافة إلى "الذقون"، أي الذين يشنّبهم في انتمائهم إلى جماعات إسلامية.¹⁸

وفي 13 أكتوبر/تشرين الأول، نقلت صحيفة *الأهرام* شبه الرسمية أن قوات الأمن قد حددت المركبات الثلاثة التي استخدمت في الهجمات وأنها قد قدمت من داخل مصر، وأضافت أن السلطات "تضيّق الخناق" في بحثها عن الأربعة المشتبه فيهم.¹⁹ وأعرّب المحققون

المشتبه به الرئيسي في التفجيرات"، صحيفة *شيكاجو تريبيون*، 9 أكتوبر/تشرين الأول 2004 [تم الإفلاع عليه في 4 يناير/كانون الثاني 2005]

¹⁵ سارة الديب، "مصر تعتقل بدواً بشأن الهجمات الإرهابية بسيناء التي راح ضحيتها 33 على الأقل"، وكالة *الأسوشيتد برس*، 9 أكتوبر/تشرين الأول 2004.

¹⁶ أشارت بعض التقارير إلى أن العدد كان ربما فوق العشرين بقليل (انظر علي سبيل المثال سكوت ويلسون ومولي مور، "التحقيق المصري يتعطل بسبب قلة الأدلة"، صحيفة *واشنطن بوست*، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2004، ص 17)، بينما أشارت تقارير أخرى إلى أن الرقم كان أكبر بكثير. وقد كتب ماثيو حاتمان بعد التفجيرات بيومين أن "السلطات المصرية قد اعتقلت 150 مشتبهاً بهم، أغلبهم من البدو" (ماثيو حاتمان، "جيش الدفاع الإسرائيلي ينهي عملية الإنقاذ في سيناء - 13 إسرائيلياً ضمن 32 ضحية للتفجيرات"، صحيفة *الجيروساليم بوست*، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2004 [تم الإفلاع عليه في 4 يناير/كانون الثاني 2005]).

¹⁷ مقابلة منظمة هيومن رايتس ووتش مع حسين القيم، القاهرة، 7 ديسمبر/كانون الأول 2004.

¹⁸ مقابلة منظمة هيومن رايتس ووتش مع حسين القيم، القاهرة، 4 ديسمبر/كانون الأول 2004.

¹⁹ البحث عن الإرهابيين الأربعة الذين نفذوا هجمات طابا، والمركبات الثلاثة المستخدمة جاءت من داخل مصر"، صحيفة *الأهرام*، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2004.

المصريون والإسرائيليون عن اعتقادهم بأن التفجيرات قد تم تنفيذها على يد "خلية لم يسمع عنها من قبل"، وأن هذه الخلية قد "تأثرت" بتنظيم القاعدة وتلقت توجيهات من "متشددين أجانب من ذوي الخبرة"، وأن "من المرجح" أن يكون التخطيط للهجمات قد استغرق عاماً أو أكثر.²⁰

وفي 25 أكتوبر/تشرين الأول أصدرت وزارة الداخلية بياناً أعلنت فيه عن إلقاء القبض على خمسة أشخاص قالت إنهم المسؤولون عن الهجمات بصحبة أربعة آخرين. وقال البيان إن المسؤول الرئيسي عن الهجوم على هيلتون طابا هو إياد صالح، وهو سائق ميكروباس من أصول فلسطينية في العشرينات من العمر، وقد لقي مصرعه في التفجير وتم التعرف على جثته من خلال تحليل الحامض النووي DNA. ووفقاً لبيان الوزارة فقد قام إياد ومعاونوه بسرقة السيارات الثلاثة و"تزويدها بـ[مواد متفجرة عثر عليها ضمن] مخلفات الحرب"، وأجهزة ضبط توقيت تم تصنيعها من قطع غيار غسالات كهر بائية. وقال البيان إن إياد صالح "كان منخرطاً في جماعات سيئة السمعة وسبقت إدانته في عدة جرائم" من بينها الاغتصاب، ولكنه "كان قد تحول في الفترة الأخيرة إلى التطرف الديني".²¹ وأضاف البيان أن "التفجيرات كانت رد فعل على تدهور الأوضاع في الأراضي المحتلة، وأنها استهدفت الإسرائيليين المقيمين في الفندق والمخيمات السياحية". وقال "مسئول أمني مصري رفيع المستوى" إن إياد صالح كانت له صلات بجماعة إسلامية فلسطينية في غزة رفض المسؤول الإفصاح عن أسماها.²²

ووفقاً للبيان فإن سليمان أحمد صلاح فليفل، البالغ من العمر 39 عاماً والذي ترجع أصوله إلى قرية ميدان البدوية الواقعة خارج العريش، قد لقي مصرعه أيضاً في انفجار الفندق. وقال البيان إن الهجمات لم يكن مخططاً لها أن تكون تفجيرات انتحارية، وأن مصرع الاثنين كان نتيجة "عيب في جهاز ضبط التوقيت".

وكما جاء في بيان وزارة الداخلية فإن الخمسة الذين أُلقي القبض عليهم هم: محمد احمد السويركي، "تاجر سيارات مسروقة"؛ وإيهاب محمود عيد مصباح، عامل بمحل بيع قطع

²⁰ سكوت ويلسون ومولي مور، "التحقيق المصري يتعطل بسبب قلة الأدلة"، صحيفة واشنطن بوست، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2004، ص 17.

²¹ بيان وزارة الداخلية، حصلت عليه منظمة هيومن رايتس ووتش عن طريق البريد الإلكتروني من صحفي مصري، 5 ديسمبر/كانون الأول 2004. وقد قال بيان الداخلية إن من بين جرائم إياد صالح السابقة "اغتصاب فتاة في سيارة كان يقودها".

²² صلاح النصر اوي، "مصر تعلن القبض على مخططي سيناء"، وكالة الأسوشيتد برس، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2004 [تم الإفصاح عليه في 2 ديسمبر/كانون الأول 2004].

غيار كهربائية في العريش وقد قام بسرقة إحدى السيارات؛ وحمدان سلامة سالم الأحمر، صاحب مخيم سياحي من جنوب سيناء وقد قام بتزويد المهاجمين بالمعلومات؛ ومحمد جايز صباح حسين، موظف بمديرية الري في شمال سيناء وصاحب محل لصيانة الأدوات الكهربائية، وقد قام بتجهيز السيارات بالمتفجرات وأجهزة ضبط التوقيت؛ ومحمد عبد الله رباعة سليمان عبد الله، والذي يملك ورشة حدادة في العريش وقد قام بـ"الكشف" على المتفجرات في السيارات المستخدمة. ولم يقد البيان أي معلومات بشأن ظروف أو توقيت القبض على أي منهم.

كما حدد البيان هوية شخصين هاربين مشتبه فيهما زعم البيان مسؤليتهما عن تفجيري المخيمين السياحيين: محمد أحمد صلاح فليل، شقيق واحد ممن لقي مصرعهما في تفجير الفندق، وجمعان جمعة طرابيس.²³

وباستثناء الإشارة إلى تحليل الحامض النووي للقنيلين المشتبه في قيامهما بتنفيذ تفجير الفندق فإن بيان 25 أكتوبر/تشرين الأول لم يتضمن أي معلومات بشأن كيفية قيام الحكومة بتحديد هويات الأشخاص التسعة، أو كيف قبضت على المحتجزين الخمسة، أو أين تحتجزهم. كما لم توضح الحكومة أسباب تأكدها من تحديد هوية جميع المسؤولين عن الهجمات، باستثناء تصريح مجدي راضي المتحدث الرسمي لمجلس الوزراء أن "أقوال المحتجزين أوضحت أنه لم تكن هناك منظمة تقف وراء هجومهم".²⁴ وبالمثل فقد أكد ماجد عبد الفتاح المتحدث الرسمي لرئاسة الجمهورية أنه لا يوجد دليل يربط تنظيم القاعدة بالهجمات وأنها كانت تصرفاً فردياً نجم عن "الظلم والعدوان واليأس" المرتبطين بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.²⁵

ورغم زعم الحكومة أنها قد قامت بتحديد هوية جميع منفي الهجمات، فإن الأنباء أشارت في 1 فبراير/شباط 2005 إلى أن الشرطة قد قتلت محمد عبد الرحمن بدوي، وهو مشتبه فيه لم يسبق الإعلان عن اسمه، في تبادل لإطلاق النار وقع قرب مدينة رأس صدر الواقعة في

²³ بيان وزارة الداخلية. وقد أشارت بعض التقارير الصحفية حول الصدمات التي وقعت مع المشتبه فيهم في أوائل فبراير/شباط (انظر أدناه) إلى جمعان طرابيس باسم حماد جمعة.

²⁴ دان ميرفي، "ظلم الفلسطينيين وراء هجوم مصر"، صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2004 [تم الإطلاع عليه في 4 يناير/كانون الثاني 2005].

²⁵ أميرة هويدي، "ردود فعل متفجرة"، صحيفة الأهرام ويكلي، 28 أكتوبر/تشرين الأول-3 نوفمبر/تشرين الثاني 2004 [تم الإطلاع عليه في 7 يناير/كانون الأول 2005].

وسط سيناء على خليج السويس.²⁶ وفي 5 فبراير/شباط لقي اثنان آخران من المشتبه فيهم مصرعهما في المزيد من الاشتباكات بنفس المنطقة.²⁷

الاعتقالات الجماعية

لم يتضمن بيان 25 أكتوبر/تشرين الأول إلى أي إشارة للاعتقالات واسعة النطاق التي كانت قوات الأمن قد بدأتها قبل ذلك بحوالي عشرة أيام. ولم تتضمن التغطية الإعلامية المصرية أو المحلية أو الدولية سوى معلومات شحيحة بشأن هذه الحملة والأسباب المحتملة لها. وكانت التغطية الوحيدة هي تلك التي قامت بها منظمات حقوق الإنسان المصرية التي أصدرت تقارير في أواخر شهر نوفمبر/تشرين الثاني تضمنت تقديرات بأن ما يقرب من ثلاثة آلاف شخص قد تم اعتقالهم، ومن بينهم أفراد تم أخذهم كرهائن لضمان قيام أقاربهم المطلوبين بتسليم أنفسهم. كما نشرت المنظمات المصرية شهادات مقنعة بشأن التعرض للتعذيب وإساءة المعاملة أثناء الاستجواب.

وقعت معظم الاعتقالات بعد صدور بيان وزارة الداخلية في 25 أكتوبر/تشرين الأول. ويرجح هذا أحد احتمالين: إما أن يكون البيان الرسمي لم يفصح بشكل كامل عن محتوى التحقيقات في الهجمات؛ أو أن الحكومة استغلت مناسبة الهجمات للقيام بحملة أوسع نطاقاً بكثير ضد المعارضين المحتملين في المنطقة، وخاصة من ذوي الميول الإسلامية. ورغم أن البيان قد أشار بالفعل إلى المسؤول الرئيسي المزعم إياد صالح على أنه "متطرف دينياً" إلا أن البيان قد أكد على هويته الفلسطينية ودافعه المزعم. فقد قال مجدي راضي المتحدث باسم مجلس الوزراء بعد أن قدم وزير الداخلية عرضاً للمجلس بشأن الأحداث: "إن الدافع وراء الحادثة مرتبط بوضوح بما يحدث في الأراضي المحتلة؛ لأن المخطط فلسطيني تأثر سلباً بما يحدث هناك".²⁸ وقد عبر مدير مكتب صحيفة الحياة في القاهرة عن هذا الإجماع الرسمي في مقال نشرته الصحيفة في أوائل شهر يناير/كانون الثاني، أي بعد ثلاثة أشهر من الهجمات، قال فيه إن "الحادث" اعتُبر "هجوماً واحداً بعد أن تأكد أن المنفذين لم يكونوا

²⁶ "صدام في شبه جزيرة سيناء يخلف قتلى"، أخبار بي بي سي، 1 فبراير/شباط 2005،

http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/2/hi/middle_east/4226741.stm

²⁷ سارة الديب، "البدو يقودون عمليات اصطياد المسلحين في مصر"، وكالة أسوشيتد برس، 6 فبراير/شباط 2005 [تم الإطلاع عليه في 7 فبراير 2005]. ووفقاً لهذه الرواية فإن واحداً من القتلى هو جمعان جمعة طرابيس، والذي كان قد سبق الإعلان عن اسمه ضمن المشتبه فيهم. بينما لم يكن من الممكن التعرف إلى هوية القتيل الآخر نظراً لشدة إصاباته.

²⁸ دان ميرفي، "ظلم الفلسطينيين وراء هجوم مصر"، صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2004 [تم الإطلاع عليه في 4 يناير/كانون الثاني 2005].

أعضاء في أي تنظيمات إسلامية وإنما حركتهم المشاعر الناجمة عن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني على أيدي الجيش الإسرائيلي".²⁹

وقد قال عدة صحافيين مصريين لمنظمة هيومن رايتس ووتش إن جهودهم للحصول على رد من الحكومة على تقارير منظمات حقوق الإنسان بشأن اعتقال الآلاف لم تكن مثمرة. وقال أحد الصحافيين "كان ردهم الوحيد دائماً 'اقرأوا البيان' [الصادر في 25 أكتوبر/تشرين الأول]".³⁰

وفي 4 فبراير/شباط 2005 أعلنت وزارة الداخلية عن الإفراج عن 90 من المعتقلين الذين كان قد أُلقي القبض عليهم في إطار التحقيق في هجمات طابا وأن المزيد من المعتقلين سيتم الإفراج عنهم لاحقاً.³¹

تقارير منظمات حقوق الإنسان المصرية

قام عدة محققين من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بزيارة منطقة العريش في اليومين الأول والثاني من نوفمبر/تشرين الثاني 2004. وذكر تقريرهم بشأن رد قوات الأمن على هجمات طابا أن الاعتقالات الجماعية قد بدأت في 13 أكتوبر/تشرين الأول وتضمنت النساء والأطفال الذين تم اعتقالهم "كطعم لإجبار الرجال على تسليم أنفسهم".³²

ووفقاً للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان فقد تمت الاعتقالات على يد مباحث أمن الدولة واتصفت بالتعسف والعشوائية: "فقد قامت الشرطة على سبيل المثال أثناء بحثها عن أحد المطلوبين الذي قيل أنه كان يقود سيارة حمراء باعتقال أكثر من 19 شخصاً يملكون سيارات حمراء اللون".³³ وتضمن تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تفاصيل مقابلات تم

²⁹ محمد صلاح، "أسرار ربع قرن من أنشطتهم: منتصر الزيات في كتاب جديد حول هزيمة الجماعة الإسلامية"، صحيفة الحياة، 6 يناير/كانون الثاني 2005، قام بترجمته مرصد البي بي سي للشرق الأوسط، 9 يناير/كانون الثاني 2005 بتم الإطلاع عليه في 10 يناير/كانون الثاني 2005.

³⁰ مقابلة منظمة هيومن رايتس ووتش، تم حجب الاسم، القاهرة، 5 ديسمبر/كانون الأول 2004.

³¹ ماهر إسماعيل، "الإفراج عن 90 من معتقلي سيناء"، صحيفة المصري اليوم، 5 فبراير/شباط 2005، ص 1.

³² المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، "العريش.. القبض العشوائي والاعتقال والتعذيب: أوقفوا المأساة"، (24 نوفمبر/تشرين الثاني 2004)، ص 5 (سيشار إليه لاحقاً بتقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان).

³³ تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ص 5.

إجراؤها مع أفراد عائلات ثمانية من المحتجزين. وشهدت محتجزة سابقة أنها قد تعرضت للتهديد باستعمال الصعق الكهربائي وأنها سمعت صراخ معتقلين آخرين أثناء تعرضهم للتعذيب.³⁴ وقد قدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أعداد المحتجزين في الفترة من 7 أكتوبر/تشرين الأول و 1 نوفمبر/تشرين الثاني بثلاثة آلاف من العريش والقرى المجاورة لها.³⁵

وفي 15 و 16 نوفمبر/تشرين الثاني، وخلال أيام عيد الفطر، قام وفد من النشطاء يمثلون مركز هشام مبارك للقانون (أحمد سيف الإسلام حمد) ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنف (ماجدة عدلي) والجمعية المصرية لمناهضة التعذيب (ليلي سويف ود/ عايدة سيف الدولة) بزيارة العريش ومدينة الشيخ زويد الواقعة بالقرب من رفح المصرية. وقد أعلنوا عن شهادات حصلوا عليها من خلال مقابلات قاموا بإجرائها مع سكان المدينتين من خلال مؤتمر صحفي عُقد في القاهرة في 24 نوفمبر/تشرين الثاني ومن خلال البريد الإلكتروني.³⁶ ولم يتم الإفصاح عن أسماء الأشخاص الذين تضمن التقرير شهاداتهم، ولكنهم أدلوا بإفادات بشأن القبض والاعتقال التعسفي، إضافة إلى شهادات شخصية من أفراد تعرضوا للتعذيب على أيدي مسؤولي مباحث امن الدولة في العريش ورفح ومقر مباحث أمن الدولة بحي لاطوغي في القاهرة. كما أشار التقرير إلى أن مسئولاً أمنياً بسيناء كان قد كشف في اجتماع لمشايخ القبائل والشخصيات السياسية المحلية أن عدد المحتجزين في حدود 2500 شخص.

كما أصدرت لجنة الدفاع عن الحريات بنقابة المحامين المصرية تقريراً في أواسط يناير/كانون الثاني 2005 تضمن شهادة مختصرة لعشرة أشخاص قالت اللجنة إنهم قد تعرضوا للقبض التعسفي وإساءة المعاملة.³⁷

³⁴ شهادة زوجة أحمد حمدان عيد الله أبو شتا، تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ص 8-9.

³⁵ تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ص 11-12. وتضمن التقرير ملحقاً عبارة عن قائمة بأسماء 76 محتجزاً.

³⁶ "هكذا تحدث أهالي شمال سيناء: شهادات ضحايا مباحث أمن الدولة في العريش ومدينة الشيخ زويد"، تقرير زيارة بعثة تقصي الحقائق التي قامت بها المنظمة المصرية لمناهضة التعذيب (ليلي سويف وعايدة سيف الدولة) ومركز هشام مبارك للقانون (أحمد سيف الإسلام حمد) ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنف (ماجدة عدلي)، 15-17 نوفمبر/تشرين الثاني 2004 (القاهرة، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2004).

³⁷ "سحاكم الجلادين"، تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة للجنة الدفاع عن الحريات بنقابة المحامين بشأن عمليات الأمن في سيناء (القاهرة، 17 يناير/كانون الثاني 2005). وتشير المعلومات إلى أن المحاكين قد قاموا في 10 يناير/كانون الثاني بمقاطعة محاكم العريش احتجاجاً على امتناع المحامي العام في المنطقة عن تسليم بلاغ من نقابة المحامين يطالب بالتحقيق في الاعتقالات.

وتتسق النتائج التي توصل إليها كل من تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وتقرير مركزي النديم لتأهيل ضحايا العنف وهشام مبارك للقانون وتقرير نقابة المحامين مع بعضها البعض ومع النتائج التي توصلت إليها منظمة هيومن رايتس ووتش بشأن الاعتقالات على نطاق واسع، والقبض التعسفي، والتعذيب وإساءة المعاملة خلال الاستجواب.

منهج التقرير

قامت منظمة هيومن رايتس ووتش بزيارة العريش والمنطقة المحيطة بها في يومي 7 و8 ديسمبر/كانون الأول 2004 وتحديثت إلى 24 شخصاً تعرضوا شخصياً للاحتجاز أو شهدوا القبض على واحد أو أكثر من أفراد عائلاتهم خلال شهر رمضان الذي استمر من 16 أكتوبر/تشرين الأول إلى 14 نوفمبر/تشرين الثاني. وقد قامت منظمة هيومن رايتس ووتش بإجراء هذا التحقيق بمشاركة ومساعدة كل من أحمد سيف الإسلام، مدير مركز هشام مبارك للقانون، ود/ عايدة سيف الدولة الطيبية بمركز النديم لتأهيل ضحايا العنف. كما التقت منظمة هيومن رايتس ووتش بضحايا وشهود سافروا إلى القاهرة في يومي 4 و5 ديسمبر/كانون الأول، وتحديثت إلى صحافيين ومحللين مصريين قاموا بمتابعة هذه التطورات.³⁸

وقد تم إجراء هذه المقابلات في غرف منفصلة وفي غياب أي شخص بخلاف من أجريت معه المقابلة وممثلي منظمة هيومن رايتس ووتش ومركز هشام مبارك للقانون والجمعية المصرية لمناهضة التعذيب، باستثناء الحالات التي أشير فيها أدناه إلى غير ذلك. وقد نتج عن هذه المقابلات معلومات تتسق مع النتائج التي كان قد توصل إليها كل من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والوفد الممثل لمركز هشام مبارك للقانون ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والجمعية المصرية لمناهضة التعذيب؛ وهي تحديداً أن استجابة قوات مباحث أمن الدولة قد غلب عليها الاعتقالات الجماعية التعسفية وتعذيب المحتجزين وإساءة معاملتهم على نطاق واسع.

وقد اشترط معظم من تحدثوا إلى منظمة هيومن رايتس ووتش عدم الإعلان عن أسمائهم أو أسماء أقاربهم المحتجزين أو تقديم هذه الأسماء إلى السلطات.

³⁸ لم يكن الأفراد الذين التقت بهم منظمة هيومن رايتس ووتش قد تحدثوا من قبل إلى منظمات حقوق الإنسان المصرية في نوفمبر/تشرين الثاني، باستثناء واحد. وفي حالة حميد بطراوي (انظر أدناه) فقد كان قد أدلى من قبل بشهادة بشأن اعتقال أفراد من عائلته. أما تعرضه شخصياً للاعتقال والتعذيب، وهو موضوع شهادته في هذا التقرير، فلم يحدث إلا بعد المقابلة الأولى التي تمت في أواسط نوفمبر/تشرين الثاني.

IV. القبض والاعتقال التعسفي

بدأت الاعتقالات واسعة النطاق في مدينة العريش وحولها في حدود 13 أكتوبر/تشرين الأول، حيث انتقلت التحقيقات في الهجمات من منطقة وسط سيناء المحيطة بطابا إلى الشمال. ويبدو أن أغلب الاعتقالات الجماعية قد تركزت خلال شهر رمضان، أي من منتصف أكتوبر/تشرين الأول إلى منتصف نوفمبر/تشرين الثاني. ولكن بعض الاعتقالات التي يفترض ارتباطها بهجمات طابا استمرت في الوقوع حتى منتصف ديسمبر/كانون الأول وربما منتصف يناير/كانون الثاني. وحتى نهاية يناير/كانون الثاني كان عدد من لا يزالون قيد الاعتقال يناهز المئات إن لم يكن بضعة آلاف.³⁹

وباستثناء بيان وزارة الداخلية الصادر في 25 أكتوبر/تشرين الأول والذي حدد أسماء تسعة أشخاص قال إنهم منفذو الهجمات، فإن السلطات المصرية لم تقدم أية معلومات بشأن من أُلقت القبض عليهم في إطار التحقيقات في هجمات طابا، أو هوياتهم، أو أماكن احتجازهم، أو الأساس القانوني للقبض عليهم واستمرار احتجازهم. ولم تقم الحكومة بتأكيد أو نفي تقارير منظمات حقوق الإنسان المصرية التي قدرت عدد المحتجزين بما بين 2500 و3000 شخص. وقد قال أحد النشطاء السياسيين في العريش الذين بذلوا جهداً للفت الانتباه إلى انتهاكات حقوق الإنسان هناك لمنظمة هيومن رايتس ووتش أن هذه الأرقام قد خرجت عن اجتماع عقده مسئول أمني رفيع في أوائل نوفمبر/تشرين الثاني مع مشايخ القبائل.⁴⁰

وقام شادي عبد الكريم المحامي بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان بإطلاع منظمة هيومن رايتس ووتش على تفاصيل اجتماع عام حضره في منطقة العريش في أوائل نوفمبر/تشرين الثاني بحضور محافظ شمال سيناء اللواء أحمد عبد الحميد. وقد قال إن المحافظ لم يكشف عن أية أرقام خلال الجزء الذي حضره من الاجتماع، ولكن عدد العائلات التي حضرت ومستوى سخونة المناقشات كانا مؤشرين على ضخامة عدد المحتجزين. وأضاف شادي عبد الكريم أن المحافظ كان قد دعا إلى هذا الاجتماع استجابة لـ "اللغط العام" بهدف "امتصاص الغضب".⁴¹

³⁹ قال محسن بشير المحامي بمركز هشام مبارك للقانون والمكلف بمتابعة هذه القضايا في 23 يناير/كانون الأول 2005 إن المركز يقدر عدد الأفراد الذين كانوا وقتها لا يزالون قيد الاعتقال في إطار التحقيق في الهجمات بحوالي 2400. رسالة بالبريد الإلكتروني لمنظمة هيومن رايتس ووتش من حسام بهجت، 23 يناير/كانون الثاني 2005.

⁴⁰ مقابلة منظمة هيومن رايتس ووتش مع أشرف أيوب، القاهرة، 4 ديسمبر/كانون الأول 2004. لم تتمكن منظمة هيومن رايتس ووتش من مقابلة أي شخص كان حاضراً في هذا الاجتماع ليقوم بتحقيق هذه الرواية.

⁴¹ مقابلة منظمة هيومن رايتس ووتش مع شادي عبد الكريم، القاهرة، 12 ديسمبر/كانون الأول 2004.

وأخبر مسئول أمني رفيع المستوى رفض الإفصاح عن اسمه صحافياً مصرياً أن رقم 2500-3000 محتجز مبالغ فيه، وأن "800 شخص على الأكثر تم اعتقالهم في المحافظة بعد تفجيرات طابا".⁴² كما قال دبلوماسي غربي في القاهرة لمنظمة هيومن رايتس ووتش إن اللواء عبد الحميد قد أشار في اجتماعات مغلقة إلى أن عدد المعتقلين يقدر بالمئات وليس بالآلاف.⁴³ غير أنه لم يكن من الواضح ما إذا كانت هذه التقديرات المنخفضة تشير إلى العدد الإجمالي للمحتجزين في إطار التحقيقات في هجمات طابا أم إلى عدد من كانوا لا يزالون رهن الاحتجاز بحلول أواسط ديسمبر/كانون الأول، أي بعد شهرين من بدء الاعتقالات الجماعية.

وقد ذكر مركز هشام مبارك للقانون، والذي يمثل أكثر من مائة من المعتقلين في إطار تفجيرات طابا، يوم 23 يناير/كانون الثاني 2005 أن مباحث أمن الدولة كانت قد قامت قبلها بنقل مجموعة من المحتجزين غير المسجلين من العريش إلى السجون في القاهرة في أواسط يناير/كانون الثاني. وإما أن يكون هؤلاء معتقلون جدداً أو أنهم كانوا قد اعتقلوا من قبل وتعرضوا للاحتجاز غير القانوني في مقر مباحث أمن الدولة في العريش لفترة مطولة.⁴⁴ وقد أخبر مركز هشام مبارك للقانون منظمة هيومن رايتس ووتش أن المركز كان قد تقدم حتى يوم 27 يناير/كانون الثاني بـ106 تظلماً من قرارات اعتقال، حصل 27 بموجبها على أحكام بالإفراج، ولكن هذه الأحكام لم تنفذ بالفعل إلا بحق ستة منهم.⁴⁵

وكما ورد أعلاه فقد أعلنت الحكومة في 4 فبراير/شباط 2005 أن وزارة الداخلية قد أفرجت عن 90 من المعتقلين المقبوض عليهم في إطار التحقيق في هجمات طابا وأن هناك آخرين يتوقع الإفراج عنهم.⁴⁶

أنماط القبض والاعتقال

⁴² مصطفى المنشاوي، "منظمات حقوقية تستجوب تحقيقات طابا"، صحيفة/الأهرام ويكلي، 2-8 ديسمبر/كانون الأول 2004، ص 3.

⁴³ مقابلة منظمة هيومن رايتس ووتش، تم حجب الاسم بناء على طلب صاحبه، القاهرة، ديسمبر/كانون الأول 2004.

⁴⁴ رسالة بالبريد الإلكتروني لمنظمة هيومن رايتس ووتش من حسام بهجت، 23 يناير/كانون الثاني 2005.

⁴⁵ رسالة بالبريد الإلكتروني لمنظمة هيومن رايتس ووتش من جمال عيد، 27 يناير/كانون الثاني 2005.

⁴⁶ ماهر إسماعيل، "الإفراج عن 90 من معتقلي سيناء"، صحيفة/المصري اليوم، 5 فبراير/شباط 2005، ص 1.

تفيد إقرارات الشهود الذين التقت بهم منظمة هيومن رايتس ووتش أن الاعتقالات كانت تتم على يد ضباط مباحث أمن الدولة، وكان أغلبهم يرتدون ملابس مدنية. ووقعت معظم الاعتقالات في الساعات القليلة قبيل الفجر، بين الثالثة والثالثة والنصف صباحاً، أي قبيل موعد استيقاظ أهل المنزل لتناول وجبة السحور. وكما ورد أعلاه فقد ذكر مراقبو حقوق الإنسان المصريون أن بعض الأقارب تعرضوا للاعتقال لضمان تسليم بعض المطلوبين لأنفسهم، أي كرهائن. وفي بعض الحالات التي تحققت منها منظمة هيومن رايتس ووتش تعرض أفراد العائلة للاعتقال بصحبة الشخص المطلوب، وإن كانوا لم يحتجزوا كرهائن. وفي حالة واحدة تعرض أحد أفراد العائلة للتعذيب.

وفي جميع الحالات التي تحققت منها منظمة هيومن رايتس ووتش لم تقم قوات الأمن بتقديم إذنًا بالقبض أو أمراً قضائياً ولم تفصح عن سبب الاعتقال. وفي أغلب الحالات فإن من سألوا عن أسباب الاعتقال قيل لهم إن "الباشا" - في إشارة إلى مدير مباحث أمن الدولة - "يريد توجيه بعض الأسئلة إليه. مجرد خمس دقائق". وفي كثير من الحالات كانت هذه آخر مرة ترى فيها العائلة الشخص المعتقل أو تسمع منه. واتفق جميع من التقت بهم منظمة هيومن رايتس ووتش على أنه لم يوجه لهم أي اتهام أو يطلعوا بشكل رسمي على سبب القبض عليهم.

واصطحبت قوات الأمن المقبوض عليهم في البداية إلى أقرب مقر لمباحث أمن الدولة، أي في العريش أو - في حالة المقبوض عليهم من منطقة الشيخ زويد - في رفح المصرية. وبعد ثلاثة أو أربعة أيام، وفي بعض الحالات أكثر من أسبوع، كان ضباط أمن الدولة يقومون خلالها باستجواب المحتجزين وتعذيب وإساءة معاملة العديد منهم، قامت السلطات بنقل معظمهم إلى السجون في القاهرة أو منطقة الدلتا، أو قامت بالإفراج عنهم في حالات قليلة. وقد أخبر المحتجزون السابقون منظمة هيومن رايتس ووتش أنه في أي يوم من أيام شهر رمضان كان عدد المحتجزين في مقر مباحث امن الدولة في العريش يتجاوز بضعة مئات، أغلبهم محتجزون في ممرات المبنى أو في المسجد المجاور. وكان مقر الاحتجاز مكتظاً بشدة مما خلق أوضاع احتجاز غير صحية. وقد أخبر محتجزون سابقون منظمة هيومن رايتس ووتش أنه في بعض الحالات لم يكن هناك أكثر من دورتين للمياه أو ثلاث مخصصة لاستعمال مئات من المحتجزين.

وقال أفراد العديد من العائلات التي تحدثت إليها منظمة هيومن رايتس ووتش إنهم لا يعرفون مكان احتجاز من لا يزالون رهن الاعتقال. وكان معظم من يعرفون أماكن احتجاز

أقاربهم قد توصلوا إلى هذه المعلومات بوسائل غير رسمية، كأن يتلقوا اتصالاً هاتفياً من محتجز سابق بعد الإفراج عنه يخبرهم بمكان احتجاز قريبهم.

وعى أقل تقدير، فإن هناك فرقاً زمنياً كبيراً بين التاريخ الفعلي للقبض وبين التاريخ المسجل الذي ربما يتحدد عنده الأساس القانوني للاحتجاز. ويحتاج الأقارب والمحامون الذين يمثلون المعتقلين إلى ذلك التاريخ الثاني ليحصلوا على مساعدة مكتب شئون المعتقلين بوزارة العدل في تحديد أماكن احتجاز ومصائر أقربائهم المعتقلين. وقد أخبر محسن بشير المحامي بمركز هشام مبارك للقانون منظمة هيومن رايتس ووتش أن على الأهالي الراغبين في معرفة مكان احتجاز أقربائهم أن يسافروا من العريش إلى القاهرة ويقوموا بـ"زيارات استكشافية" لمختلف سجونها على أمل العثور عليهم.⁴⁷

وعادة ما تجهل أسرة المعتقل التاريخ المسجل لاعتقاله، ما لم يحالفهم الحظ بمعرفته من سجين سابق بعد إطلاق سراحه. وقد أخبر الأهالي منظمة هيومن رايتس ووتش أنهم يخشون أن "التسبب في مشاكل" إذا ضغطوا على المسؤولين للحصول على معلومات بشأن أماكن احتجاز أقاربهم.

يعد القطاع العام جهة توظيف أساسية في شمال سيناء. والعديد من المقبوض عليهم كانوا يعملون في أجهزة حكومية أو مؤسسات عامة. وفي بعض الحالات قامت جهة العمل بوقف صرف رواتبهم بسبب عدم حضورهم للعمل. وفي هذه الحالات عندما ذهب الأهالي إلى جهة العمل لإيضاح أن أقاربهم قد تم اعتقالهم، وبالتالي أن إيقاف صرف رواتبهم تم عن طريق الخطأ، كانت جهة العمل تطالبهم بتقديم صورة من قرار الاعتقال تحمل تاريخه. وقد عجزت العائلات التي تحدثت إليها منظمة هيومن رايتس ووتش عن الحصول على هذه القرارات.

وتتضمن آخر مقابلتين في الجزء التالي معلومات من أقارب لأفراد قالت الحكومة المصرية إنهم من المسؤولين عن تنفيذ الهجمات، بشأن اعتقال أفراد من العائلة بخلاف المطلوبين أنفسهم. أما في جميع الحالات الأخرى فإن المعتقلين أو المطلوبين لم يكونوا من بين المشتبه فيهم المعلن عنهم ولم تقدم السلطات أي أسباب لاعتقالهم.

⁴⁷ حصلت منظمة هيومن رايتس ووتش على هذه المعلومات في رسالة إلكترونية تلقتها من حسام بهجت، 23 يناير/كانون الثاني 2005.

حالات لضحايا القبض والاعتقال التعسفي

مصطفى أ، 27 عاماً

يعيش مصطفى في مدينة الشيخ زايد القريبة من رفح المصرية والحدود مع قطاع غزة. وقد قال لمنظمة هيومن رايتس ووتش أنه في العاشر من رمضان (25 أكتوبر/تشرين الأول) في حوالي الثالثة صباحاً حضرت إلى منزله عدة عربات تحمل قوات أمن وسألوا إن كان بالمنزل أي شخص يدعى مصطفى. وعندما أفصح عن هويته طلبوا منه الخروج للتحدث إلى "الباشا" (الضابط المسئول).⁴⁸ ويقول مصطفى "سألوني عما إذا كنت في السابق ملتجياً وإن كنت عضواً بالجماعة الإسلامية. قلت له لا، أنا صوفي". وبعدها سأل الضابط ثلاثة من المحتجزين بإحدى السيارات إن كانوا يعرفون مصطفى. وعندما أجابوا بالنفي رحلت سيارات الشرطة.

ويقول مصطفى إنهم عادوا بعدها بليلتين، مرة أخرى في الثالثة والنصف صباحاً، وقالوا له إن "الباشا" يريد مقابلته في مقره برفح على بعد حوالي 15 دقيقة. وكان بصحبته بسيارة الشرطة ابن عمه حامد (ليس اسمه الحقيقي)، وهو مدرس بالتعليم الفني يبلغ من العمر 35 عاماً. وفي رفح أخبره أحد الضباط أنهم يبحثون عن شخص يدعى مصطفى ويبلغ من العمر 40 عاماً تقريباً – أي أكبر سناً بكثير من مصطفى أ. – وملتج. تم وضع مصطفى في غرفة تبلغ مساحتها حوالي تسعة أمتار مربعة دون نوافذ أو فتحات تهوية وبصحبة سبعة رجال آخرين. ويقول مصطفى أنهم لم يكن معهم أكثر من بطانية واحدة ولم يكن هناك مساحة تكفي لنومهم. كان يسمح لهم بدخول الحمام ثلاث مرات فقط كل يوم. لم يتم استجوابه. وقد قال مصطفى لمنظمة هيومن رايتس ووتش أن الضابط المسئول الذي كانوا يدعونه باسم "أكرم" قال له في إحدى المناسبات "أنا أعرف أنك لست المطلوب. ولكنهم يريدون [أفراداً اسمهم] مصطفى، فماذا أفعل؟"

وبعداً بأربعة أيام وضع ضباط مباحث أمن الدولة مصطفى في عربة صغيرة وقاموا بنقله إلى مقر مباحث أمن الدولة في العريش. ويقول مصطفى إنه وجد الردهتين مزدحمتين بأربعين أو خمسين محتجزاً في كل منهما. وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت هناك ثلاث زنازين في كل واحدة منها حوالي خمسون شخصاً. كما رأى ما بين خمسين وستين امرأة محتجزات في مسجد ملحق عندما سُمح له باستعمال دورة مياه المسجد. ويقول مصطفى إنه بعد وصوله هناك بحوالي ساعة قام ضباط أمن الدولة باستدعائه ورجل آخر يدعى أيضاً مصطفى،

⁴⁸ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدته وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

وقاموا بتعصيب أعينهما واقتيادهما بخشونة إلى الطابق الأعلى حيث تم دفعه وحده إلى داخل حجرة.

سألوه إن كان ينتمي إلى الجماعة الإسلامية أو إذا كان يعرف أحداً ممن ينتمون إليها. "قرأوا علي بعض الأسماء ولكنني لم أتعرف عليها. فقالوا إن ذلك ليس من مصلحتي لأنهم جميعاً من نفس مدينتي وإن التعرف عليهم هو السبيل إلى إنقاذ نفسي. ولكنني فعلاً لم أتعرف على أي من الأسماء". وبعدها جذبته ضابط إلى خارج الغرفة وتركه واقفاً برفقة محتجز آخر خارج غرفة الاستجواب.

ورغم أنه لم يتعرض للتعذيب، فقد قال إنه سمع عدة مرات أصوات صراخ خمسة أو عشرة أشخاص. كما سمع أوامر من أربعة أو خمسة أصوات مختلفة تقول "علقوه" أو "أحضروا الكهرباء". وكان مصطفى قد سمع صراخاً من بعيد عندما كان في الأسفل، ولكنه عندما صعد إلى الطابق الثاني سمعه بوضوح أكثر.

وبعد حوالي ساعتين قاموا بإعادته إلى الطابق الأسفل وأجبروه على الجلوس في ردهة مزدحمة. كانت العصا قد انزاحت من على عينيه واستطاع التعرف على بعض الأقارب من الشيخ زويد. وقد قال له رجل يبلغ من العمر 22 عاماً ويعمل في صناعة الطوب إنه قد مضى عليه أسبوع هناك. كما كان من بين المحتجزين حوالي خمسة فتیان في حدود الخامسة عشر من عمرهم.

تم احتجازه هناك حوالي ستة أيام. كانوا يقدمون لهم كميات ضئيلة جداً من الطعام، وكانت هناك ثلاث دورات للمياه، واحدة للنساء واثنان لحوالي 350 رجلاً. كان الضباط كل يوم يأتون بالكثير من المحتجزين إلى المقر ويأخذون الكثير منهم إلى الخارج.

ويقول مصطفى إن الاستجواب المصحوب بالتعذيب وإساءة المعاملة كان يتم في الليل فقط على ما يبدو، حيث كانوا يستدعون حوالي عشرة رجال في كل مرة. ويضيف: "لم نكن ننام في هذه الليالي. كانوا يعيدونهم عراة وكنا نقوم بتدليك أجسادهم وإزالة الأسلاك من على أصابع أيديهم وأقدامهم". ويعتقد مصطفى أنه لم يتعرض للتعذيب لأن الشيخ الصوفي الذي ذكر اسمه قد شهد بالفعل بأن مصطفى كان يحضر جلساتهم وأنه بالتالي ليس من الإسلاميين. ويقول مصطفى إنه في أغلب الأحيان لم يكن المحتجزون يتم استدعائهم للاستجواب مرة ثانية.

ويقدر مصطفى فترة احتجازه بأمن الدولة بحوالي أربعة أيام في رفح وثمانية أيام في العريش، قبل أن يتم إطلاق سراحه. وقد أخبر منظمة هيومن رايتس ووتش إنه ظل يخشى الخروج من منزله لمدة أسبوعين بعد ذلك. وأضاف أن العديد قد تعرضوا للقبض عليهم من الشيخ زويد: "عائلتنا [الممتدة] صغيرة، وقد ألقى القبض على 22 منا، خمسة منهم ألقى القبض عليهم في نفس الليلة التي أطلق فيها سراحى وتم ترحيلهم إلى القاهرة". كما قال إن السلطات استمرت في تنفيذ اعتقالات متفرقة في الشيخ زويد، كان أحدثها قبل يومين من لقاءه بمنظمة هيومن رايتس ووتش.

ويقول مصطفى إنه وعائلته قد واجهتهم صعوبات في استخراج أوراق إثبات شخصية، وأنهم يواجهون كثيراً الاتهام بكونهم فلسطينيين، وهو ما يعد إهانة بالنسبة لكثير من المصريين المقيمين في المنطقة. ويضيف: "كانوا في السابق يتهمونا بالعمالة لإسرائيل. والآن [يقولون] إننا إرهابيون ضد إسرائيل. إنهم لا يريدون سوى التخلص منا".

مراد أحمد، في الخامسة والثلاثين، مهندس كهرباء؛

فتحي أحمد، في الثامنة والستين، معلم على المعاش:

أخبر فتحي أحمد منظمة هيومن رايتس ووتش بأن حوالي خمسين من أفراد جهاز مباحث أمن الدولة حضروا إلى منزله بالعريش في حوالي الساعة الثالثة صباحاً يوم 12 أكتوبر/تشرين الأول للقبض على ابنه مراد، وهو مهندس كهرباء يعمل بإحدى الشركات التابعة للدولة.⁴⁹ كان بعضهم يرتدون الزي الرسمي ومسلحون، وبعضهم لم يكونوا كذلك. قال فتحي أنهم "لم يذكروا سبباً لحضورهم"، كما أنهم "لم يبرزوا أي تصريح". قال فتحي أن مراد كان "بلحية طويلة" وكان يرتل القرآن، لكنه لم يكن عضواً في "حزب إسلامي". كان مراد ما زال محتجزاً حين تحدثت منظمة هيومن رايتس ووتش مع والده. كان الوالد قد سمع من بعض المحتجزين الذين أطلق سراحهم أن مراداً موجود في مجمع سجون طرة الكبير الذي يقع خارج القاهرة.

أخبر أصدقاء مراد الذين كانوا محتجزين معه والده أنهم قد علموا في 12 نوفمبر/تشرين الثاني تقريباً، بعد شهر من الاعتقال، أن وزارة الداخلية قد أمرت بإطلاق سراحهم. لكن حين نودي على أسماء المفرج عنهم، أخبر القائمون على السلطة مراداً بأنه سيظل محتجزاً. وقال

⁴⁹ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدة وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

فتحي لمنظمة هيومن رايتس ووتش: "كنت أسأل دائما في القاهرة عما إذا كان أحد قد قابل ابني، لكنهم قالوا أنهم منعوهم من مقابلته".

تعيش زوجة مراد وأطفالها الثلاثة (طفلة في السادسة من عمرها، وطفلان أحدهما في الرابعة والآخر عمره تسعة أشهر) في منزل فتحي أيضا. قال فتحي أن زوجته (والدة مراد) سيدة معاقة في الستين من عمرها، تتطلب رعاية دائمة. أما الشركة الحكومية التي يعمل بها مراد فقد قطعت راتبه، فصارت الأسرة بلا دخل.

قال فتحي أن حوالي عشرة ضباط من قوات مباحث أمن الدولة عادوا إلى منزله في حوالي 23 نوفمبر/تشرين الثاني. ولم يكونوا يحملون تصريحاً في هذه المرة أيضا. قال فتحي أنه فتح لهم البوابة الأمامية وأدخلهم، وأنهم "كانوا يصرخون قائلين: "أنزل، أنزل"، و: "أين غرفة مراد؟"، "واتجهوا إلى غرفته وفتشوها". قال فتحي أن الضباط أخذوا جهاز الكمبيوتر الخاص بمراد. ثم عادوا في اليوم التالي وأخذوا التليفون -جهاز تليفون أرضي وليس هاتفا محمولا- وبعد يوم أو يومين عادوا مرة أخرى، في 26 نوفمبر/تشرين الثاني، وأعادوا تفتيش غرفة مراد، وأخذوا معهم ديسكات الحاسوب، قال فتحي أنها تحتوي على مواد دينية.

قال فتحي لمنظمة هيومن رايتس ووتش أن بالطابق الثاني من منزله غرفة تخص ابنا آخر من أبنائه، هو رامي، الذي يبلغ التاسعة والثلاثين من عمره، ويعمل معلما بالمملكة العربية السعودية، ولا يعيش في البيت. في هذه المرة، فتش الضباط هذه الغرفة أيضا. وقال فتحي أنهم لم يأخذوا شيئا، لكنهم حطموا النوافذ. وأضاف فتحي "انتشر الجنود في كل مكان، وهم يتصايحون. كان جوا رهيبا. نحن مواطنون. لنا حقوق. لست عدوا. أنا مصري. قلت لهم: وأنا مثل والدكم، كيف تفعلون هذا بالمواطنين؟، لكنهم لم يبالوا بما قلت".

في تلك المرة الأخيرة، حضر ضباط مباحث أمن الدولة إلى المنزل، وطلبوا من فتحي الذهاب إلى مكتب مباحث أمن الدولة "لمدة خمس دقائق". وقال فتحي: "ذهبت".

استمر التحقيق أربع ساعات. "من هم أصدقاء مراد؟ ماذا يقرأ؟ من هم المشايخ الذين يستمع إليهم؟". قلت أنني لا أعرف شيئا عن هذا. لقد كبر أبنائي. وبعد أربع ساعات حبسوني في زنزانية، ظللت بها لمدة ثلاثة أيام أخرى، لم يسألوني خلالها أي أسئلة أخرى، فسألتهم: "هل استدعيتوني إلى هنا بسبب لحية ابني الطويلة؟" قالوا: "نعم، أنت والدهم، ونريد أن نسألك

عن سلوكهم، وقرأاتهم" وطلبوا مني أن أرسل في استدعاء رامي [من المملكة العربية السعودية]. فقلت لهم أنه كبير، ولن يأتي بناء على أمري.

وقال فتحي أنه كان هناك حوالي مائتي شخص في الزنزانة التي احتجز فيها. وبعد أن أدلى بهذا التقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش سألهم عما إذا كان يمكنه الانصراف الآن. "لقد أخبرتكم بكل شيء. لكن من فضلكم، لا تستخدموا أسماءنا. نحن خائفون جدا منهم. إنهم لا يعرفون الرحمة".

فؤاد يحيى، في السادسة والأربعين، موظف حكومي في مجال الصيانة:

وفقا لأقوال عنايات دياب عطوة يحيى، شن ضباط الأمن المصريين غارة على بيتها في حوالي الساعة السادسة صباحا في الخامس من رمضان (20 أكتوبر/تشرين الأول). كانت بالداخل مع زوجها، فؤاد يحيى، وهو مهندس أمن صناعي يعمل لحساب مكتب صيانة حكومي بالعريش، ومعهما ابنتهما ذات الإثني عشر ربيعا. قالت عنايات أن رجال الشرطة طوقوا المنزل، وقفزوا من فوق سور الحديقة. وحين خرج لهم فؤاد، وضع رجال الشرطة غمامة على عينيه ودفعوه داخل سيارة. وقالت عنايات أنهم فتشوا المنزل، وأخذوا كتباً دينية. وقالت أن من دخلوا المنزل كانوا ضباطا مسلحين يرتدون ملابس عادية، وأنهم قالوا أنهم يعملون في جهاز مباحث أمن الدولة. وفي اليوم التالي، أحضر أخوة طعاما له وهو في مقر جهاز مباحث أمن الدولة بالعريش، وتمكنوا من تركه له هناك، مما يشير إلى أن هذا كان أول مكان احتجز فيه فؤاد. لكنه لم يكن هناك بعد ثلاثة أيام، وقال رجال الشرطة أنهم رحلوه إلى القاهرة. قالت عنايات "حدث هذا منذ خمسين يوما، ولم يره أحد منذ ذلك الحين، ولا نعرف أين هو".⁵⁰

أحمد سليمان سالم المصلح، في بداية العشرينيات من عمره، عاطل:

سليمان سالم المصلح عضو بمجلس بالحي، وهو هيئة استشارية منتخبة، قال أن السلطات اعتقلت ابنه أحمد في الأول من رمضان (16 أكتوبر/تشرين الأول). يسكن أحمد بمنزل والده بالعريش، ولم يكن والده موجودا عند وصول قوات الأمن في حوالي الساعة الثانية بعد منتصف تلك الليلة، كما قال له هيومن رايتس ووتش، لكن زوجته وابنته كانتا موجودتين.. وقال: "اقتحم رجال الشرطة المنزل، وسألوا عن أحمد، ثم أخذوه وذهبوا. كان أحمد ما زال يرتدي ملابس النوم، وأخذوا كتباً دينية كان أحمد قد اشتراها من معرض القاهرة الدولي

⁵⁰ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدته وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

للكتاب. لو كانت هذه الكتب ممنوعة ما باعوها".⁵¹ وقال أن عدد رجال الشرطة قد بلغ عشرة أفراد، وأن بعضهم كان يرتدي الزي الرسمي.

قال المصلح أنه لا يعرف أسماء من أخذوا ابنه. لقد مر الآن حوالي شهرين منذ أخذه، ولم يسمع مؤخرًا أي أنباء عن أحواله ولا لماذا بقي محتجزًا. وقال أن ابنه ملتج، وأنه كان "شديد التدين". وقال أن أحمد لم يسبق له الاحتكاك بالضباط.

محمد الأزرق، في الرابعة والأربعين، معلم:

أخير مصطفى، شقيق محمد الأزرق، منظمة هيومن رايتس ووتش أن محمدا ذهب في يوم 26 أكتوبر/تشرين الأول إلى مسجد صغير في العريش وأمّ رجلين آخرين في صلاة الظهر. وقال مصطفى الأزرق أنه قد نما إلى علمه أن رجال الشرطة قد أخذوا محمدا من هناك عندما انتهت الصلاة، وقال مصطفى: "سألت عنه، لكن لم تكن هناك أي أخبار".

ثم اتصل بي عسكري لأحضر له غيارا، وعرفنا أنه كان في مقر جهاز مباحث أمن الدولة بالعريش لمدة عشرة أيام. كنت أذهب إلى هناك يوميا، وفي كل مرة كانوا يخبرونني أنهم لا يعرفون مكانه، بينما كان بالداخل طوال هذا الوقت.⁵²

وقال مصطفى أنهم علموا فيما بعد من أناس سبق احتجازهم أن محمدا قد رُحِّل إلى معسكر الأمن المركزي ببور سعيد. وقال مصطفى أن محمدا -على حد علمه- لم يتعرض للتعذيب. وقال مصطفى أن جهاز مباحث أمن الدولة قد سبق له استدعاء محمد منذ أربع سنوات "لأنه كان ملتجيا" وذلك "ليتعرّفوا عليه"، لكن محمد لم يحدث بينه وبين قوات انفاذ القانون ولا قوات الأمن خلاف فيما قبل.

أشرف محمد محمود أحمد، في الثالثة والثلاثين، مبرمج كمبيوتر:

قالت سوزان إبراهيم، زوجة أشرف محمد محمود أحمد، لمنظمة هيومن رايتس ووتش أن قوات الأمن حضرت للقبض على زوجها بمنزلها بالعريش في حوالي الساعة الثانية صباحا في السادس من رمضان (21 أكتوبر/تشرين الأول). وكان طفلاهما (ثلاثة سنوات وسنة

⁵¹ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدته وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

⁵² مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدته وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

ونصفا) هناك أيضا في هذا الوقت. "كنا نائمين، وسمعنا طرقا على الباب. ولما قام أشرف ليبرى من الطارق، اشتد الطرق، واقتحموا المنزل".⁵³ وكان بعض رجال الأمن –الذين بلغ عددهم حوالي عشرة- يرتدون ملابس عادية. وقالت سوزان: "كانوا من رجال مباحث أمن الدولة".

سألوه هل هو أشرف، وعندما رد بالإيجاب، طلبوا منه أن يرتدي ملابسه ويذهب معهم. وفتشوا البيت. سألتهم عن السبب، فقالوا أنهم يريدونه لمجرد أن يلقوا عليه بعض الأسئلة وسيعود حالا. وأخذوا جهاز الكمبيوتر الخاص به وبعض ألعاب الكمبيوتر، ولم يأخذوا أي كتب. سألهم إن كان يستطيع الذهاب إلى الحمام، فقالوا لا، يمكنك دخول الحمام حيث سنأخذك. وذهب والده في اليوم التالي، يوم الجمعة، ومعه بعض الملابس والأطعمة، وقبلوها. ثم ذهب في اليوم التالي، فأخبروه بأنه قد تم ترحيله، ولم يره أحد منذ ذلك الحين.

وقالت سوزان إبراهيم أن زوجها لم يسبق له الخلاف مع قوات الأمن ولا قوات تطبيق القانون؛ كما قالت: "ليس عندنا أي فكرة عن مكانه".

حسام الدين صالح، في الثانية والعشرين، صاحب محل أدوات مكتبية ومعلم. قالت سماح عبد الله حمدان، زوجة حسام، لمنظمة هيومن رايتس ووتش أن حسام خريج كلية الآداب، وأنه يعطي دروسا في اللغة الإنجليزية كمعلم غير متفرغ.

يوم الجمعة الماضي (3 ديسمبر/كانون الأول)، سمعت ضوضاء في الشرفة. خيل إلي أن الريح تخبط في الباب. كانت الساعة حوالي الثانية والنصف صباحا. ثم سمعت شخصا يصرخ: "افتحي يا امرأة!" وكسروا النافذة. رددت على صراخهم بصراخ: "انتظروا حتى أرثدي ملابسني". أيقظت حسام، واتجه نحو الباب، وما أن

⁵³ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدة وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

وصل إليه حتى كانوا قد حطموه. ففتشوا المنزل، وسألوني عن
أخوتي. 54

قالت سماح لمنظمة هيومن رايتس ووتش أن أحد الضباط طلب من حسام أن يرتدي ملابسه
ويذهب معه، لكن ضابطاً آخر قال: "لا، أنا أريده كما هو".

فتشوا المطبخ، وأخذوا سكيناً من سكاكين المطبخ وقالوا [لحسام]:
"هل هذا هو ما تستخدمه في الجهاد؟" فرد: "لو كان الأمر كذلك
لما احتفظت به في المنزل". وفتشوا بعض الحقائق التي تحتوي
على بضائع كان قد اشتراها [للمحل] وأخذوها. وقالوا أنهم
سيردونها. وطلبوا مني أن ارتدي ملابسياً وأذهب معهم. وعندما
فتشوا غرفة نومنا، ركع أحدهم على ركبتيه لينظر تحت السرير،
بجوار طفلي الرضيع بالضبط. ووقف عندما صرخت. وخرجوا،
واستقلوا سيارة، تحمل لوحة ملاكي العريش. وكانت عربات
الشرطة مليئة برجال ملتحين.

وفي صباح اليوم (7 ديسمبر/كانون الأول) حضروا في الساعة
التاسعة والنصف. قال لي شرطي: "الباشا يريد أن يراك الليلة في
الساعة الثامنة والنصف. لو لم يكن موجوداً لابد أن تنتظريه حتى
يحضر، حتى لو انتظرت حتى الفجر" فقال له جاري: "قل للباشا
أنها لديها طفل، ستحضر عندما تستطيع".

أشرف محمد، في الخامسة والأربعين، محاسب بمصلحة حكومية:

قال عبد القادر محمد (وهو رجل في السبعين من عمره) لمنظمة هيومن رايتس ووتش أن
قوات الأمن شنت غارة في فجر يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول 2004 على منزل أخيه أشرف
بالعريش، حيث يعيش مع زوجته وأطفالهما الستة.⁵⁵ قال عبد القادر: "اقتحموا المنزل
ودخلوا غرفة النوم، وأخرجوه وفتشوا المنزل، وأخذوا كتبه وجهاز الكمبيوتر الخاص به".⁵⁶

⁵⁴ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدة وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

⁵⁵ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدة وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

⁵⁶ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدة وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

قال عبد القادر أن ضباط الأمن كانوا في ملابس "مدنية"، وأنهم لم يبرزوا أي تصريح باحتجاز أشرف.

قال عبد القادر أنه ظل يحمل طعاما لأشرف في مقر جهاز مباحث أمن الدولة لمدة يومين بعد اعتقاله. وقال أن "اسمه كان على قوائمه. وفي اليوم الثالث، قالوا أنه قد تم ترحيله ولا يعرفون إلى أين. وكان هذا آخر ما سمعناه عنه منذ هذا اليوم (24 أكتوبر/تشرين الأول).

كان أشرف هو العائل الوحيد للأسرة، وفقدت زوجته مصدر الدخل منذ احتجازه. وقال عبد القادر أن السلطات قد أخذت أيضا اثنين من زملاء أشرف في العمل واحتجزتهما، لكنه لا يعرف ماذا حدث لهما.

وقال عبد القادر لمنظمة هيومن رايتس ووتش أنه قبل حدوث تفجيرات طابا في بداية أكتوبر/تشرين الأول، كان أفراد جهاز مباحث أمن الدولة "يترددون على أشرف كل حوالي ثلاثة شهور، ويستدعونه، حتى يعرف أنهم قابضون على زمام الأمور" وقال عبد القادر أنهم منذ عامين "احتجزوه لمدة ثلاثة أو أربعة أيام وطلبوا منه أن يخلق لحيته".

نور محمود راشد، في الثلاثين، بدون عمل:

قالت والدة نور محمود راشد لمنظمة هيومن رايتس ووتش أنه تخرج في جامعة الأزهر بالقاهرة، وحصل على شهادة في العلوم الدينية، وكان يبحث عن عمل. وقالت أن ضباط الأمن حضروا للقبض عليه في يوم 23 رمضان (7 نوفمبر/تشرين الثاني)، بعد منتصف الليل بقليل. وقالت (وهي تشير إلى الطابق الذي يعلو الطابق الذي كانت تجلس فيه): "صعد رجلان إلى فوق وقالوا: "نريد ابنك لمدة خمس دقائق فقط". لكن مر ما يزيد عن شهر ولم نجده بعد".

حضرت زوجة نور محمود اللقاء، وقالت: "دق الجرس وأيقظنا، فتح نور الباب. سمعنا كلاما، لكننا لم نستطع تحديد ما يقال. عاد نور وقالت: 'إنهم مباحث أمن الدولة، وهم يريدونني لمدة خمس دقائق'. وقالت زوجته أنها رأتها يركب سيارة مع رجلين، ولم تسمع بعدها أي أخبار عنه ولا عن أحواله. قالت أم محمود: "هذا حرام. يجب عليهم أن يحاربوا إسرائيل لا أن يحاربونا نحن".⁵⁷

⁵⁷ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدة وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

منير كامل:

منير كامل له لحية طويلة داكنة اللون، وهو يلبس طاقية بيضاء، وأعرّب عن رغبته في ألا تذكر منظمة هيومن رايتس ووتش اسمه الحقيقي. قال أنه قد اعتقل في 9 رمضان (24 أكتوبر/تشرين الأول) واحتجز في مقر جهاز مباحث أمن الدولة بالعريش لمدة تسعة عشرة يوماً. وقد قال له هيومن رايتس ووتش: "طلبوني بالتليفون، وطلبوا مني الحضور، فذهبت".⁵⁸ وقال له هيومن رايتس ووتش انه قد رأى نور محمود راشد (انظر عليه) في صلاة فجر اليوم الذي أحضروه فيه إلى مقرهم (7 نوفمبر/تشرين الثاني). وقال منير أن نور بدا في هذا المساء غير قادر على الحركة، وفهم أنهم قد أرسلوا نور إلى مبنى احتجاز خارج العريش "للتحقيق".

وقال منير أن ضباط جهاز مباحث أمن الدولة قد استجوبوه ثلاث مرات: في اليوم الأول، والثالث، والسادس عشر من احتجازه بمقر جهاز مباحث أمن الدولة بالعريش. وضع المحققون غمامة على عينيه لكنهم لم يعذبوه. وقال أن المحققين سألوه عن ماذا يقول للناس حين يأمرهم للصلاة، وما إذا كان يحرضهم سياسياً. قال منير أن التحقيقين الأولين كانا قصيرين، كل منهما أقل من نصف ساعة. لكن الجلسة الثالثة استمرت لما يزيد عن الساعة، لكنهم سألوه فيها نفس الأسئلة. قال منير: "قالوا لي: 'أنت تتحدث عن الجهاد'".

لم تقدم السلطات لمنير أي تفسير عن احتجازه. وقال أنه لم يطلب محام "لم أستطع، كنت اعرف أن هذا بحث عن المتاعب".

أخبر منير منظمة هيومن رايتس ووتش أن أحد معارفه ممن يعملون بوزارة الداخلية أخبره أن أربعة أشخاص قد ماتوا متأثرين بالتعذيب، لكنه قال أنه لا يعرف أسماءهم.

فريد عبد الله، في الرابعة والعشرين، موظف بمحل سوبرماركت؛

أحمد عبد الله، في الثانية والعشرين، عامل بناء؛

قالت ليلي حماد لمنظمة هيومن رايتس ووتش أنها استيقظت على أصوات لقوات الأمن في منزلها في حوالي الساعة الواحدة وخمسة وأربعين دقيقة في يوم الخميس الماضي (2)

⁵⁸ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدته وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

ديسمبر/كانون الأول).⁵⁹ وعندما سمعتهم يسألون هل يوجد بالبيت نساء، ارتدت ملابسها، وفتحت باب حجرتها، لترى رجال مسلحين ببنادق آلية في غرفة الاستقبال بمنزلها، ولم يكونوا يرتدون ملابس رسمية. قالت ليلى: "كان الضابط يجلس حيث نجلس الآن، يقرأ ملفاً عن فريد".

قالت ليلى: "بدأت أدعو عليهم: 'ربنا يجازيكم'. قالوا: 'لماذا تقولين هذا؟ سنأخذهم لمدة خمس دقائق فقط ونعيدهم'. قلت: 'لا، من تأخذونهم لا تردونهم أبداً'. كانوا يعرفون من يريدونهم. كانت معهم ملفات، وسألوا: 'من منكم فريد عبد الله؟'⁶⁰

قالت ليلى أن فريدا لم يسبق له الالتقاء بضباط مباحث أمن الدولة، رغم أنه تورط مرة في مشاجرة، وتعامل مع "الشرطة العادية". ثم صعد معها ضابط أمن، وفتش غرفتها وغرفة ابنتها، التي لم تكن موجودة. قالت ليلى: "ثم أخذوا الأولاد وغادروا المنزل. حدث هذا منذ ستة أيام". ولم تكن ليلى تعرف ما إذا كانوا في العريش أم تم ترحيلهم إلى مكان آخر، فهي تقول: "لا يجرؤ أحد على الذهاب والسؤال عنهم". ثم أذنت لمنظمة هيومن رايتس ووتش في الاستفهام عن أحوالهم في مكتب جهاز مباحث أمن الدولة بالعريش. وطلبت منظمة هيومن رايتس ووتش مقابلة مع العقيد عصام عامر من جهاز مباحث أمن الدولة بالعريش، لكنه اعتذر عن اللقاء.⁶¹

أسد أمين خيرى البيك، في الثانية والخمسين، مهندس زراعي:

أخير عبد الرحمن أسد أمين منظمة هيومن رايتس ووتش أن قوات الأمن احتجزت والده في الساعات الأولى من صباح يوم 6 رمضان (21 أكتوبر/تشرين الأول). وقال أن خمسة أو ستة من رجال الشرطة الذين يرتدون ملابس عادية واثنين يرتديان الزي الرسمي طرقتوا الباب في حوالي الساعة الثانية والنصف صباحاً، وفتح لهم والده.

فتشوا البيت، لكنهم لم يوضحوا عما يبحثون. كنت أعرف بعضهم، إذ أراهم في السوق. قالوا لوالدي: "نريدك لمدة خمس دقائق".

⁵⁹ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدته وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

⁶⁰ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدته وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

⁶¹ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدته وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

والآن لا نعرف أين هو. من ثلاثة أسابيع، قال لنا ناس أفرج عنهم من دمنهور أنهم رأوه هناك، وأنه كان بصحة طيبة.⁶²

وقال عبد الرحمن أن والده فصل بعد ذلك من عمله، فتوقف صرف مرتبه لأسرته: "قلنا لهم أنه محتجز، فطلبوا منا دليلا على احتجازه".

سيد حسن محمد حسن، في السابعة والعشرين، سائق؛

سلامة حسن محمد حسن، في الثانية والعشرين، طالب؛

قالت ياسمين بيومي محمد، أم سيد وسلامة، لمنظمة هيومن رايتس ووتش أن حوالي ثمانية من رجال مباحث أمن الدولة حضروا إلى بيتهم في منتصف رمضان، وكانوا مسلحين و: "سألوا سلامة عن اسمه".

ثم صعدوا للطابق العلوي ونزلوا ومعهم سيد. وسألوهما عن عائلة أبو شتا: "هل رأيتما حمادة؟ هل رأيتما إسماعيل؟". أجاب أحد الولدين بالنفي، لكن الآخر قال أنهما تناولا معهما الطعام منذ ثلاثة أيام ولم يرونها منذ ذلك. وأخذوهما للعريش، ولم نسمع أخبارهما بعد ذلك. وفي يوم قبل العيد [في نهاية رمضان] أرسلنا لي خطابا من سجن برج العرب بالإسكندرية، وطلبا مني ضرورة الحضور حالا. ذهبت إلى المحامي، واستصدر لي إذنا [بزيارة السجن]. قابلتهما لحوالي عشرون دقيقة، بعد أن انتظرت هناك لمدة ثلاث ساعات. أعطيناها طعاما وملابس، وقالوا أنهم ضُربوا ليعترفوا بعلاقتهم بأولاد أبو شتا. وقالوا أنهم رُحّلوا إلى هناك من العريش مع حوالي 450 شخص.⁶³

محمد عبد الله ربيعة، في الحادية والأربعين، صاحب ورشة معادن بالعريش؛

⁶² مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدته وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

⁶³ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدته وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

إسماعيل عبد الله ربعة، في الثالثة والخمسين، يعمل بورشة أخيه؛

أحمد عبد الله ربعة، في التاسعة والثلاثين:

محمد عبد الله ربعة أحد الأشخاص التسعة الذين ذكرت أسماؤهم في التصريح الذي أصدرته وزارة الداخلية في 25 أكتوبر/تشرين الأول بصفتهم متورطين في تفجيرات طابا. ولم يذكر أي من أخويه، إسماعيل وأحمد، في سياق العلاقة بالهجوم. ووفقا لما قاله والدهم، عبد الله ربعة سليمان عبد الله، حضر إلى منزلهم بالعريش عدد كبير من عربات الشرطة في حوالي الساعة العاشرة صباحا في السابع من رمضان (22 أكتوبر/تشرين الأول)، وفيها ما بين عشرة إلى خمسة عشرة من رجال الشرطة يلبسون خوذات، واقتحموا المنزل، وقيدوا أيدي أحمد خلف ظهره، وأرغموه على الرقاد على وجهه على الأرض. كما قبضوا على محمد. وفي هذا الوقت احتجزوا محمد، لكنهم لم يحتجزوا أحمد.

وبعد يومين، في 24 أكتوبر/تشرين الأول، قبضت قوات الأمن على إسماعيل في ورشة المعادن التي يملكها محمد. وبعد عدة أسابيع، في 16 نوفمبر/تشرين الثاني، احتجزوا أحمد، بعد أن تحدث مع وفد مصري زائر معني بحقوق الإنسان.⁶⁴

وقال الأب لمنظمة هيومن رايتس ووتش أنه ذهب إلى مقر جهاز مباحث أمن الدولة بالعريش عقب اعتقال أبنائه: قلت لهم: "انظروا من أخذتم. من الذين تركتموهم؟ النساء فقط".⁶⁵ وقال أن شخصا ممن أفرج عنهم من مقر جهاز مباحث أمن الدولة بالعريش قد أخبره أن أحمد ظل هناك لمدة ثلاثة أيام قبل ترحيله، لكنهم لم يعرفوا إلى أين رحلوه. "لم نسمع شيئا منذ ذلك الوقت. إذا ذهبنا للسؤال لست متأكدا من عودتنا". وقال الأب أن أسرته لم يسبق لها الاحتكاك بقوات الأمن قبل هذه الأحداث، وقال أن محمدا قد خدم في الجيش المصري في وحدة من وحدات الصاعقة.

سالم سلمان أبو فليفل؛

صلاح أحمد صلاح فليفل، في الخامسة والثلاثين:

⁶⁴ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدته وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

⁶⁵ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدته وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

الحاج أحمد هو كبير قرية ميدان، التي تبعد حوالي خمسة وثلاثين دقيقة بالسيارة عن جنوب غرب العريش. وقد حددت وزارة الداخلية المصرية اثنين من أبنائه كمتورطين في الهجمات. وقد صرحت الحكومة أن فحص الحامض النووي أسفر عن أن سليمان أحمد صلاح فليفل قد قُتل في الانفجار الذي تم في فندق هيلتون طابا؛ وقال التصريح أن شقيقه، محمد أحمد سلمان فليفل، البالغ الثلاثين من عمره، متورط هو الآخر.⁶⁶ وحتى 8 فبراير/شباط لم يعرف علنا ما إذا كان محمد فليفل ضمن من قتلوا في الصدمات مع قوات الأمن في الأسبوع السابق قرب مدينة رأس سدر بسينا.

وقد أخبر الحاج أحمد منظمة هيومن رايتس ووتش أن ضباط الأمن حضروا إلى قريته في 5 رمضان (20 أكتوبر/تشرين الأول)، وفتشوا منزله، بحجة أنهم يبحثون عن محمد. وأخذوا الحاج أحمد، وولديه صلاح وسالم، واثنين من بناته، واحتجزوهم. أفرج عن البنيتين في نفس اليوم. وقال الحاج أحمد أنهم لم يفرجوا عنه وعن ولده سالم إلا بعد ثلاثة أسابيع، في 30 رمضان (14 نوفمبر/تشرين الثاني).⁶⁷ وقال الحاج أحمد أنه بعد أن استجوبوه في اليوم الأخير بالقاهرة، عاد إلى زنزانته ليجد سالم هناك، لكن صلاح لم يكن معه. وعندما التقى الحاج أحمد بمنظمة هيومن رايتس ووتش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004 قال انه لا يعرف مكان صلاح، وأنه سمع أن صلاح قد يكون في سجن أبو زعل خارج القاهرة.

ويقول الحاج أحمد أنه منذ أفرج عنه في نهاية رمضان أخذه ثلاثة أو أربعة مرات في منتصف الليل إلى العريش واحتجزوه في كل مرة لعدة أيام واستجوبوه. كما أخذت منه السلطات عينات دم. وأخذوا سالم أيضا إلى مقر مباحث أمن الدولة عدة مرات، لكنهم أخذوه وحده.

قال الحاج أحمد أنهم لم يعذبوه ولم يسيئوا معاملته. وهو عضو من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، ويتمتع بسمعة حسنة من حيث علاقته بجهاز المباحث المصري.

لم يجادل الحاج أحمد فيما نسب إلى ابنه محمد من تورط في هجمات طابا. وقال أنه قد تبرأ من محمد في ثلاث مناسبات سابقة على الهجمات: "لأنه انتهك التقاليد. الجميع هنا يعرفون هذا، بما فيهم السلطات. ويعرفون أنني لم أعد مسئولا عنه".

⁶⁶ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدته وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

⁶⁷ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدته وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

تمت المقابلة مع الحاج أحمد في باحة مسقوفة بالخيام ملحقة بمنزله، بحضور ما يقرب من خمسة عشرة من أقربائه الذكور وسكان القرية. وبعد المقابلة، أخبر أحد الرجال الذين حضروها منظمة هيومن رايتس ووتش أن عددا ممن حضروا الحوار الذي جرى مع الحاج أحمد قد أخذوا هم أيضا لاستجوابهم، لكنهم لا يرغبون في الإعلان عن أنفسهم "والمخاطرة بمواجهة المتاعب".

القبض التعسفي في ظل القوانين الدولية والمصرية

يضمن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية -التي صدقت مصر عليه - أن لا يحرم "أحد من حريته إلا على الأسس التي ينشئها القانون، لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه".⁶⁸ كما أن المادة 9 تندب إعلام الشخص المعتقل بأسباب اعتقاله في وقت اعتقاله، وبالتهم الجنائية الموجهة له، في حالة وجودها. ولا بد من إحضار الشخص المعتقل "سريعا" أمام قاض أو غيره من موظفي السلطة القضائية، ويكون له الحق في الاعتراض أمام محكمة على قانونية احتجازه. كما أن لضحايا الاحتجاز أو الاعتقال غير القانوني "حق في الحصول على تعويض".⁶⁹ والغرض من هذا الضمان ليس حظر الحرمان من الحرية كلية، بل إلزام الدولة "بأن تحدد بدقة الحالات التي يسمح فيها بالحرمان من الحرية، والإجراءات التي ستطبق لتنفيذ ذلك" وأن تضمن ألا يكون "القانون نفسه تعسفيا" بهذا الخصوص.⁷⁰

والدستور المصري أيضا به ضمانات ضد الاعتقال والاحتجاز التعسفي، فالمادة 41 تنص على أنه: "فيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقا لأحكام القانون".⁷¹ وتنص المادة 44 على أن "للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون".⁷²

⁶⁸ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدته وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

⁶⁹ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدته وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

⁷⁰ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدته وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

⁷¹ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدته وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

⁷² مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدته وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

ووفقا لما قاله محامو الدفاع الذين استشارتهم منظمة هيومن رايتس ووتش، يمكن للشرطة أو لمباحث أمن الدولة أن تحتجز الأشخاص لمدة تصل إلى 24 ساعة، عليهم بعدها إما أن يفرجوا عنهم أو يحصلوا على إذن باحتجازهم.⁷³ أما قانون الطوارئ المصري، وهو القانون رقم 162 لسنة 1958، والذي دأبت الحكومة على تجديد العمل به كل ثلاث سنوات دون توقف منذ أكتوبر/تشرين الأول 1981، فيسمح بالاعتقال التعسفي، وتجديد الاحتجاز لمدة خمسة عشرة يوما دون محاكمة. والمادة 3 من القانون تمنح السلطة لوزارة الداخلية الأمر باحتجاز أي شخص دون تهمة على أسس متسعة إلى أبعد الحدود، كالكشف في تهديد النظام أو الأمن العام.⁷⁴ وقد أصدرت وزارة الداخلية في أكتوبر/تشرين الأول 1981، استنادا إلى القانون 162/1958، سلسلة من أوامر الاعتقال والاحتجاز والسجن في حق الأشخاص الذين يحرصون بأي طريقة" أي شخص يظهر ضده برهان مبين أو يشك في قيامه بأي نشاط يضر بالأمن العام أو النظام العام أو يهدد الوحدة الوطنية أو الاستقرار الاجتماعي..."⁷⁵ والقانون رقم 97/1992، المعروف باسم قانون مكافحة الإرهاب، يتيح احتجاز الأشخاص في بعض الظروف دون إحالتهم إلى مكتب المدعي العام⁷⁶. كما أن الحكومة تعتبر بعض أجزاء شبه جزيرة سيناء، خاصة على طول الحدود مع إسرائيل وقطاع غزة، أجزاء تستدعي اهتماما أمنيا خاصا، مع وضع قيود مشددة على دخولها، وخضوعها لتنظيم المباحث العسكرية.⁷⁷

ويضاف إلى آلاف الأشخاص الذين أعلن عن احتجازهم في شمال سيناء منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2004 ما يقدر بأربعة عشرة إلى خمسة عشرة ألفا آخرين محتجزين حاليا دون محاكمة، بلغت مدة احتجاز بعضهم عشرون عاما.⁷⁸

والأشخاص الذين يحتجزون لأكثر من 24 ساعة، سواء بموجب أمر قضائي أو تشريع الطوارئ، لا بد من ترحيلهم إلى أماكن احتجاز معلومة لاستجوابهم. واستمرار احتجازهم بمكاتب جهاز مباحث أمن الدولة، سواء لاستجوابهم أو لغرض آخر، لا يتفق مع هذا المطلب.

⁷³ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدة وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

⁷⁴ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدة وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

⁷⁵ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدة وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

⁷⁶ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدة وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

⁷⁷ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدة وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

⁷⁸ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدة وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

تسمح المادة 4 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لأي دولة بأن تعلن رسمياً حالة الطوارئ، التي تسمح للحكومة باتخاذ تدابير تحلها من بعض التزاماتها بموجب المادة 9 من العهد، وهي إحدى المواد التي تسمح بالإخلال بتلك الالتزامات.⁷⁹ لكن المادة 4 تنص على أن حالة الطوارئ العامة يجب أن تكون حالة "تهدد حياة الأمة"، وأن الإخلال بالالتزامات غير مسموح به إلا "في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع".⁸⁰ كتب مانفريد نواك في تعليقه الحجة على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية أن هذا يعبر عن مرجعية تستند إلى مبدأ النسبية، بمعنى أنها "تدابير استثنائية، يمكن فرضها فقط لمدة محدودة، ولا يمكن مد العمل بها إلا في حالة الضرورة القصوى".⁸¹

وبقدر ما أديرت حملات الاعتقال والاحتجاز في شمال سيناء بناء على قانون الطوارئ، فإن تصرفات رجال مباحث أمن الدولة انتهكت هذا القانون أيضاً، حيث أن يوفر لكل شخص:

اعتقل أو احتجز بموجب المادة السابقة لا بد من إعلامه كتابة على الفور بأسباب اعتقاله أو احتجازه. وللشخص الحق في الاتصال بكل من يرى أنه مناسب، والسعي للحصول على عون من محام. ويجب أن يعامل معاملة محتجز إداري. وللمحتجز، وغيره ممن يهتمهم الأمر، التظلم من أمر الاعتقال أو الاحتجاز إذا مر عليهما 30 يوماً دون الإفراج عنه.⁸²

ولم توضح السلطات القائمة بالاعتقال أسباب الاحتجاز لم يحدث في أي حالة من حالات الاحتجاز التي فحصتها منظمة هيومن رايتس ووتش. وفي العديد من الحالات، حين يصرف الشخص المحتجز أو أحد أقربائه على معرفة السبب، يخبرونهم بأن السبب هو أن قائد مكتب مباحث أمن الدولة بالمنطقة "الباشا" يرغب في محادثة الشخص "المدة خمس دقائق" فقط. ولم يتلق أي من الأشخاص المحتجزين أو المفرج عنهم الذين تحدثت معهم منظمة هيومن رايتس ووتش أي تبرير تحريري أو شفهي لاحتجازهم. كما وقال جميع الشهود الذين وصفوا اعتقال أقاربهم لمنظمة هيومن رايتس ووتش، بلا استثناء، أن السلطات لم تبرز أمراً بالاعتقال، ولم تبد أي سبب لحدوثه. وحتى حين كانت توجه بعض التهم للمحتجزين عند

⁷⁹ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدته وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

⁸⁰ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدته وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

⁸¹ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدته وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

⁸² مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدته وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

ترحيلهم من مكتب مباحث أمن الدولة بالعريش أو رفح إلى سجن معروف في القاهرة أو غيره من الأماكن، فإن الأيام التي يقضيها هؤلاء المحتجزين في مقر مباحث أمن الدولة، غالبا في ظروف غير صحية وازدحام شديد، تمثل انتهاكا للقانون المصري، ولالتزامات مصر بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

كما أن عدم إبلاغ السلطات لأهالي المحتجزين عن أحوال أبنائهم يتعارض مع هذه المعايير الدولية لحقوق الإنسان، التي يجب أن تيسر الدولة على هديها. تقرر مجموعة المبادئ التي تحمي كل الأشخاص الموجودين في جميع حالات الاحتجاز أو السجون أن:

يكون للشخص المحتجز أو المسجون، بعد إلقاء القبض عليه مباشرة وبعد كل مرة ينقل فيها من مكان احتجاز أو من سجن إلى آخر، الحق في أن يخطر، أو يطلب من السلطة المختصة أن تخطر أفرادا من أسرته أو أشخاصا مناسبين آخرين يختارهم، بالقبض عليه أو احتجازه أو سجنه أو بنقله وبالمكان الذي هو محتجز فيه.⁸³

وينص المبدأ 16 (4) على أن "يجوز للسلطة المختصة أن ترجئ الإخطار لفترة معقولة عندما تقتضي ذلك ضرورات استثنائية في التحقيق"، لكنه ينص، عدا ذلك، على أنه "لا يجوز حرمان الشخص المحتجز أو المسجون من الاتصال بالعالم الخارجي، وخاصة بأسرته أو محامية، لفترة تزيد عن أيام".⁸⁴

وقد عبرت القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء للأمم المتحدة عن هذا المطلب أيضا. توفر هذه القواعد أساسا للإجماع على المبادئ والممارسات التي تحظى بالقبول العام فيما يخص معاملة السجناء. وتنص القاعدة 92 على أن:

يرخص للمتهم بأن يقوم فوراً بإبلاغ أسرته نبأ احتجازه، ويعطى كل التسهيلات المعقولة للاتصال بأسرته وأصدقائه وباستقبالهم،

⁸³ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدته وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

⁸⁴ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدته وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

دون أن يكون ذلك مرهونا إلا بالقيود والرقابة الضرورية لصالح إقامة العدل وأمن السجن وانتظام إدارته.⁸⁵

V. التعذيب وسوء المعاملة

فيما يبدو، انتشر التعذيب وسوء المعاملة للأشخاص المقبوض عليهم فيما يتعلق بأحداث طابا، وذلك على نطاق واسع. ولقد اشتملت تقارير نوفمبر/تشرين الثاني 2004 لكل من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والجمعية المصرية لمناهضة التعذيب على شهادات من أشخاص كانوا تعرضوا شخصياً لسوء المعاملة على أيدي قوات الأمن، وبالتحديد قوات مباحث أمن الدولة.

أجرت منظمة هيومن رايتس ووتش مقابلات مع عدة ضحايا وشهود عيان في أوائل شهر ديسمبر/كانون الأول، ومن ضمنهم أربعة كانوا قد تعرضوا شخصياً للاعتقال. ومن ضمن هؤلاء الأربعة أدلى اثنان منهم بشهادات مقنعة حول تعذيب قوات مباحث أمن الدولة لهما أثناء استجوابهما، أما الاثنان الآخرين فقالوا أنهما لم يتعرضا شخصياً للتعذيب، وإنما رأوا أشخاصاً كانوا قد عانوا من التعذيب كما أنهما استمعا للصرخات وما إلى ذلك من مؤشرات تدل على قيام قوات الأمن بممارسات مؤلمة تجاه المحتجزين.

وتشير هذه الشهادات إلى عدم تعرض جميع المعتقلين فيما يتعلق بأحداث طابا للتعذيب وسوء المعاملة شخصياً. ولكن المؤكد هو أن مئات الأشخاص ظلوا رهينة الحبس لفترات طويلة، كما أن الكثيرون ممن أفرج عنهم رفضوا الكلام مع ممثلي هيومن رايتس ووتش، خشية إعادة الاعتقال أو المزيد من المضايقات، وذلك في حد ذاته يوحى بتعرض عدد كبير من المحتجزين للانتهاكات الصارخة على أيدي محققي مباحث أمن الدولة.

حالات التعذيب وسوء المعاملة

حامد بطراوي، في السادس والعشرين

حامد بطراوي لديه سبع أخوان، وتم اعتقاله هو وخمسة منهم. وكان قد تم الإفراج معه وأصغر أخ له، واسمه حليم عندما أجرت هيومن رايتس ووتش مقابلاتها مع حامد في مساء

⁸⁵ مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع والدته وزوجة نور محمود راشد بالعريش في 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

7 ديسمبر/كانون الأول.⁸⁶ أخبر حامد هيومن رايتس ووتش أنه تلقى مكالمة تليفونية من ضابط أمن، فهم منها أن ثلاثة من إخوانه محتجزين في سجن طره بالقاهرة أما الأخ الرابع فقال أنه موجود بمقر مباحث أمن الدولة بالعريش، حسب شهادة شخص كانوا قد أفرجوا عنه. ولم تذكر السلطات اسم أي فرد من أفراد هذه الأسرة بصفته مشتبهاً فيه في أحداث طابا.

وقال حامد أن رجال الشرطة كانوا قد عاودوا زيارة بيته في صباح اليوم السابق لمقابلته مع هيومن رايتس ووتش، وهو يوم 7 ديسمبر/كانون الأول. وفي مساء اليوم التالي، أي 8 ديسمبر/كانون الأول، وفور رحيل ممثلي هيومن رايتس ووتش من العريش أتوا به لاستجوابه مرة أخرى.⁸⁷

كان حامد وقتها يعمل كمشرف بمصنع إسفلت في جنوب سيناء، وكان يعمل هناك منذ أربع شهور تقريباً. قضى أسبوعاً بمنزله بالعريش في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني، وقرر العودة للعمل يوم 22 نوفمبر/تشرين الثاني. ومرة رحلته بشكل طبيعي إلى أن وصل إلى الإسماعيلية ولكنه حين دخل في الطريق المتجه جنوباً إلى السويس، أوقف ضابط الأمن سيارته في حوالي العاشرة صباحاً، وطلب الضباط منه مستندات تحقيق الشخصية، وفتشوا في أغراضه، ملقين بملابسه خارج السيارة على الرمال المبللة ثم أخذوه إلى قسم الشرطة القريب من مدينة السويس. وقال أنهم احتجزوه فوق سطح المبنى (المكون من دورين) حتى بعد ظهر اليوم التالي حيث تم نقله لمقر مباحث أمن الدولة بالسويس وفي كل من قسم الشرطة ومقر مباحث أمن الدولة كان يعطي المسؤولين رقم تليفون رئيسه في العمل ويحثهم على الاتصال بمقر عمله هويته.

وعندما وصل إلى مقر مباحث أمن الدولة، قام الضابط المسئول - وللتأكد من الذي كان الآخرون يدعونه بـ "هيثم" - بالبحث عن اسمه في الحاسوب، وسأل حامد عن سبب عدم ذكره لأنه لديه خمسة أخوة مقبوض عليهم. وكانت الساعة حينئذ 12:30 ظهراً. وضع

⁸⁶ التقى مراقبون مصريون لحقوق الإنسان، في زيارة لهم للعريش في منتصف شهر نوفمبر/تشرين الثاني بحامد بطراوي "اسم مستعار" قبل القبض عليه، وكانت المقابلة حول احتجاز أخوته. أنظر "تحدث أهل شمال سيناء شهادات ضحايا مباحث أمن الدولة بالعريش وبمدينة الشيخ زايد". تقرير صدر عن بعثة تقصي الحقائق التي قام بها كل من (الجمعية المصرية لمناهضة التعذيب "إيلي سويف ود/ عابدة سيف الدولة" ومركز هشام مبارك للقانون "أحمد سيف الإسلام حمد" ومركز النديم لإعادة تأهيل ضحايا العنف "ماجدة عدلي"، في الفترة ما بين 15، 17 نوفمبر 2004 (إصدار القاهرة، 24 نوفمبر 2004).

⁸⁷ مقابلة لـ هيومن رايتس ووتش مع حامد بطراوي، العريش، 7 ديسمبر/كانون الأول 2004؛ ومكالمة تليفونية أجراها حامد البطراوي مع أحمد سيف مدير مركز هشام مبارك للقانون، 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

الضباط عصابة حول عينيه وجرده من جميع ملابسه باستثناء سرواله ثم قيدوا يديه خلف ظهره وقيدوا أقدامه أيضاً بعد ذلك علقوه من يديه تحت باب حديدي، مما سبب له آلاماً مبرحة لأكتافه وقال أنه عندما أرخى جميع عضلات جسمه، كانت أصابع قدميه بالكاد تلمس الأرض، وكانت الأرض مبللة. وقال أنهم ثبتوا أسلاكاً في أصابع قدميه وفي سرواله الداخلي، وأنه كانوا يضربونه بخرطوم ويصعقونه بشحنة كهربائية حوالي كل دقيقتين، وأن مفعول الصعقات كان يتضاعف كلما لامست أصابع أقدامه الأرض المبللة. واستمر ذلك في اعتقاده إلى حوالي الخامسة مساءً. وقال حامد أن الضابط الذي كان يستجوبه سأله عن انفجارات طابا و عما فعله إخوانه. وقال أنه فهم أن الضابط المسئول عن مكتب مباحث أمن الدولة هو الذي يقوم باستجوابه، وذلك لأن الآخرين الحاضرين ما فتنوا يلحوا عليه "رد على هيثم بيه".⁸⁸

عند إنزاله من الباب الذي كان معلقاً منه، قال حامد أنه سقط على وجهه على الأرض. واصطحبه المسئولون إلى مستشفى بالسويس. د/ عايدة سيف الدولة طبيبة اصطحبت ممثلي هيومن رايتس ووتش إلى العريش، وأخبرتهم أنها كانت قد زارت حامد بالمستشفى بعد أن اتصلت أمه بها هاتفياً، والتي فيما يزعم اتصل بها ضابط أمن يحثها على أن تأخذ حامد من المستشفى قبل أن تأخذه مباحث أمن الدولة. وقال حامد ود/ سيف الدولة إن رجال مباحث أمن الدولة كانوا قد أخبروا موظفي المستشفى أن إصابات حامد كان ناتجة عن نوبة صرع أصابته أثناء حضوره إلى مقر أمن الدولة بحثاً عن وظيفة. وأراد ضباط أمن الدولة أن تسلم المستشفى حامداً إلى حوزتهم فور عودته إلى الوعي، لكن الممرضة أصرت على أن حالته الطبية تستدعي أن يظل بالعناية المركزة بالمستشفى. أخبر كل من أحمد سيف مدير مركز هشام مبارك للقانون، وأشرف أيوب الممثل للجنة الشعبية لحقوق مواطني شمال سيناء، مسؤولي هيومن رايتس ووتش أنهم كانوا قد سألوا عن مكان حامد بمكتب مباحث أمن الدولة بالسويس في نفس اليوم، لكنهما لم يجدا أي دليل رسمي عن وجوده هناك.⁸⁹

وأخبرت د/ عايدة سيف الدولة هيومن رايتس ووتش إنها قامت بترتيب نقل حامد من المستشفى بالسويس إلى مستشفى عين شمس الجامعي وهي المستشفى التي تمارس فيها الطب وتقوم فيها بالتدريس لخطورة إصاباته. وقالت لـ هيومن رايتس ووتش: "حملوه إلينا وهو يئن، وكان فاقد القدرة على الكلام والسير" هكذا وصفت د/ سيف الدولة حالته لممثلي

⁸⁸ مقابلة أجرتها هيومن رايتس ووتش مع حامد بطراوي العريش 7 ديسمبر/كانون الأول 2004. ولم تذكر السلطات اسم أي من إخوان حامد بطراوي ولا أولاد أخواله أو أعمامه بصفقتهم مشتبهاً فيهم في هجمات طابا.

⁸⁹ - مناقشة مع أحمد سيف وأشرف أيوب، العريش، 7 ديسمبر/كانون الأول 2004.

هيومن رايتس ووتش. " كان يحمي وجهه بذراعيه الاثنتين ويصرخ بأنه لا يريد أن يلمسه أحد. وكان وجهه وعيناه محتقنين بالدماء" ورغم أن الكشف الطبي لم يسفر عن أي كسور في العظام، إلا أنه لم يستعد القدرة على الحديث والسير إلا بعد أسبوع من الجلسات النفسية المكثفة وجرعات من الأدوية المضادة للاكتئاب والمنومات⁹⁰، حسب شهادة د/ سيف الدولة، وبعد ذلك بقليل عاد إلى بيت أمه بالعريش.

قال حامد إنه في يوم مقابلته مع هيومن رايتس ووتش، قبلها في نفس اليوم، كان قد تلقى زيارة في منزله من اثنين من رجال الشرطة، وطلبوا منه الذهاب للسويس لاسترداد ممتلكاته الشخصية، لكنه اعتذر عن ذلك وتحجج بأن الإرهاق يمنعه من السفر. قال إنه في ليلة 3 ديسمبر/كانون الأول، بات في منزل أخته. داهمت قوات الأمن ذلك المنزل - حسب قوله - في حوالي الثانية والنصف صباحاً باحثين عن زوجها البالغ من العمر 29 سنة. كما فتشوا البيت وعلى حد قوله (قلبه). وسألوا حامد عن صحته، وحسب قول حامد، سألوه عن صحته، ثم قبضوا على زوج أخته واحتجزوه بمقر مباحث أمن الدولة بالعريش.⁹¹

عبد النور السيد، في الواحد والعشرين، يعمل بكشك الأسرة

أخبر عبد النور السيد هيومن رايتس ووتش أنه تم القبض عليه في الثالث من رمضان (8 أكتوبر/تشرين الأول) وهو اليوم التالي لوفاة أبيه.⁹² قال له هيومن رايتس ووتش: "كان ذلك في حوالي الثالثة صباحاً"

طرق حوالي ثمان ضباط الباب ودخلوا فوراً، أثناء عزاء أبي. وكان يحضر العزاء الكثير من المحجبات. حولت منعهم، فضربني أحدهم في وجهي، وكان أخي أحمد [23 عاماً] في غرفته. وأخذونا نحن الاثنتين في سيارة ولفوا على منازل أخرى وأخذوا حوالي ستة آخرين. ولم يكن لديهم أي أمر، ولم يعطوا أي سبب".⁹³

⁹⁰ مناقشة مع الدكتورة د/ عايدة سيف الدولة، العريش، 7 ديسمبر/كانون الأول 2004.

⁹¹ مقابلة أجرتها هيومن رايتس ووتش مع حامد بطراوي، العريش 7 ديسمبر/كانون الأول 2004.

⁹² طلب من هيومن رايتس ووتش عدم ذكر اسمه الحقيقي.

⁹³ مقابلة أجرتها هيومن رايتس ووتش مع أحد الأفراد وامتنعنا عن ذكر اسمه بناء على طلبه، 8 ديسمبر/كانون الأول 2004.

أخبر عبد النور هيومن رايتس ووتش أنه وصل مع الآخرين إلى مقر مباحث أمن الدولة بالعريش في حوالي الرابعة صباحاً، حيث احتجزوهم في الممرات. وعندما طلب أن يسمحوا له بالصلاة، ضربه أحد الحراس بظهر يده وضربه في بطنه بعضاً. ثم نقلوه إلى طابق كان يحتجز فيه حوالي 200 من المعتقلين، وكانوا محتجزين في غرف كان أصلاً مخصصة لسكن الأفراد العاملين بجهاز مباحث أمن الدولة. لم يكن هناك أي حمام واضطروا إلى قضاء حاجتهم في جرادل الطعام. وظل عبد النور محتجزاً تحت هذه الظروف لمدة ستة أيام. وأخبر ممثلي هيومن رايتس ووتش أنهم استجوبوه ثلاث مرات، وكانت أول مرة بعد اعتقاله بيومين:

وضعوا عصابات على عيني وقيدوا يدي خلف ظهري. واستطعت أن أرى قليلاً من أسفل عصابتي. وفي غرفة الاستجواب، كان يوجد شخص واحد لا يتكلم. لم يكن مصرياً ولم يستخدم إلا الإشارات. في أول الأمر كانوا ودودين وسألوني عن معلوماتي القرآنية وفجأة بدأوا يضربوني من الخلف ثم بدأوا يسألوني كيف أصبحت مسلماً ملتزماً وشعرت بشخص يجردني من ملابسي. رأيت يد الرجل الذي لم ينطق، رفع إصبعه في إشارة بعدها علقوني من يدي من الخلف من الباب. وكان هناك رجل قوي البنية يمسك بساقي ويشدها وربطوا أحد أصابع قدمي بسلك وبللوه بسائل كانت رائحته كالبنزين.

قال عبد النور أنه ظل معلقاً حوالي ساعتين، وكان يخشى الصعق الكهربائي رغم أن ذلك لم يحدث. أما المرة الثانية التي استجوبوه فيها، حسب قوله، فلم يعذبوه فيها بل "سألوني فقط عن أسماء أشخاص"، ولكن المرة الثالثة كانت مثل المرة الأولى. كانوا يريدون منه اعترافاً: أين تدربت؟ كم مرة ذهبت إلى الجبل؟ اعطنا أسماء الجماعات الإسلامية؟ وفي هذه المرة [الثالثة] كان هناك شخص آخر يتعرض للتعذيب أيضاً وقالوا: "ألم تغير رأيك بعد؟ اعترف بما يقوله؟"

أخيراً سقطت مغشياً علي وعدت إلى الوعي في الزنزانة مرة أخرى. كان هذا اليوم الخامس لي. وفي اليوم التالي عدت للجلوس القرفصاء في الممرات لمدة 23 دون توقف وكانوا يسمحون لنا باستراحة واحدة للذهاب للحمام. كانت أسرنا تأتينا بالطعام لكن العساكر كانوا يأخذون نصفه.

وقال عبد النور أنه في صباح اليوم السابع في موعد صلاة الفجر، زجوا به مع حوالي 20 شخص آخر في شاحنات. وقال له هيومن رايتس ووتش: "في اليوم السابق كنا قد رأينا حوالي خمس شاحنات تغادر المكان وهي محملة بالرجال وفي هذا اليوم لم تكن إلا شاحنة واحدة، عندما سألناهم أين يأخذوننا، قالوا لنا إلى المنزل ولكننا وصلنا إلى سجن استقبال طرة" والذي يشكل جزءاً من مجمع سجون طرة الموجودة بالقاهرة.

وقال عبد النور "أجبرونا على الانحناء وخفض رءوسنا [أثناء دخولنا] لم نكن نستطيع رؤية الضباط ولكننا كنا نرى الكلاب الذين كانوا يمسكون بهم بسلاسل وكادت الكلاب تصل إلينا". قال أنهم أجبروا على خلع جميع ملابسهم الخارجية، ثم في الزنازين أعطوهم ملابس السجن وكان أخو عبد النور من ضمن الأشخاص الذين رحلوا إلى طرة، رغم أنهما لم يكنا معاً في نفس الزنازنة. وظل الأخوان لمدة 21 يوم قبل نقلهما لمزرعة طرة، حيث بدأت جلسات الاستجواب والتعذيب من جديد. قال عبد النور لممثلي هيومن رايتس ووتش: "تعرضت لجلساتي تعذيب خلال فترة ثلاثة أيام. كانوا يضربونني بقبضات أيديهم ويركلونني وكان معهم كلاب شرسة ترتدي كامات. ولاحظ أحد الضباط أنني أستطيع أن أرى قليلاً رقم وجود العصابة فعصبوني بعدها بعصابة مبللة بالبنزين". والضباط الذين استجوبوهم "كانوا يريدون منا أن نعترف بأننا استعملنا السلاح ومنتمين لتنظيم وأن نشهد ضد هاني أبو شتا"، هكذا قال عبد النور.⁹⁴

وقال عبد النور أن بعد رحلة العذاب التي تعرض إليها مع آخرين، وضعوا القيود الحديدية في أيديهم وزجوا بهم داخل عدد من الشاحنات وعادوا بهم إلى العريش "وهناك أجبرونا على الوقوف لمدة ثمان ساعات تقريباً - بدون طعام، بدون ماء، بدون حمام. ووضعوا جميع الملتحين سوياً، وأفرجوا عن غير الملتحين قبل غيرهم. وأخذوا بعض الملتحين إلى الدور العلوي" - أي إلى غرفة الاستجواب.

وقال عبد النور إنه تم الإفراج عنه في ليلة العيد، بعد قضاء حوالي شهر رهن الحبس. ولم توجه له تهمة القيام بأي جريمة في أي مرحلة من المراحل. ومنذ ذلك الحين، لم يضايقه

⁹⁴ يقول الناشطون بالعريش أن هاني أبو شتا شاب يتمتع بقبول شديد كان يؤم الصلاة، ويجود القرآن بالتجمعات في العريش، وتعرض هاني مع عدد من إخوانه وأولاد أعمامه للاعتقال في الحملة، ويقول الكثيرون أنه نابه القدر الأكبر من التعذيب الشديد أثناء اعتقاله أنظر تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، نوفمبر 2004 ص (8-10)

أفراد الأمن، ولكن السلطات أخبرته بأن الكشك الذي كان قد ورثه من أبيه لن يسمح له بمزاولة العمل بعد الآن بسبب مشاكل متعلقة بالترخيص.

التعذيب في القانون المصري والدولي

إن استخدام التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة ممنوع بمقتضى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبمقتضى بنود اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والذي صدقت عليه جمهورية مصر العربية في عام 1986.

المادة رقم 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة تعرف التعذيب بأنه أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد

يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويله أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أياً كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية.

وتلزم المادة رقم 2 من الاتفاقية الدول الأطراف بأخذ " إجراءات تشريعية أو إدارية أو قضائية فعالة أو أية إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب". وتلزم المادة 16 الدول الأطراف بـ "بأن تمنع، في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية حدوث أي أعمال أخرى من أعمال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي لا تصل إلى حد التعذيب".

وقالت الحكومة المصرية في تقريرها الإضافي إلى لجنة مناهضة التعذيب، في أكتوبر/تشرين الأول 1998، أن "الاتفاقية هي قانون الدولة، وجميع موادها قابلة للسريان

والتنفيذ الفوري والمباشر أمام جميع سلطات الدولة"⁹⁵ كما ذكرت أن الدستور المصري " يمنع تعريض الأفراد للضرر الجسدي أو العقلي"⁹⁶.

كما يتضمن قانونا العقوبات والإجراءات الجنائية مواد تمنع التعذيب وتنص على عقوبات تقع على الأشخاص الذين يثبت أنهم قاموا بجريمة التعذيب. وتحديداً، تنص المادة 126 من قانون العقوبات على إيقاع عقوبة السجن مع الأشغال الشاقة على "كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف" كما تحدد المادة 282 من نفس القانون عقوبة السجن مع الأشغال الشاقة "ويحكم في جميع الأحوال بالأشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية"⁹⁷. وعلى حد قول الحكومة، "التطبيق القضائي" لهذه المواد في قانون العقوبات، "متماشياً" مع تشريعات المحكمة الدستورية العليا" التي "تعاقب على التعذيب الذي يقوم به عضو في هيئة عامة أو الذي يقوم به فرد سواء أثناء عملية القبض على شخص أو سجنه أو حبسه في الظروف القانونية أو غير ذلك"⁹⁸.

كما يستشهد تقرير الحكومة للجنة مناهضة التعذيب عام 1988 بمواد 126 و 129 والمواد من 240 إلى 243 من قانون العقوبات على أنها جميعاً تمثل بعض الإجراءات التشريعية المستخدمة لمكافحة التعذيب، إلا أنها لا تورد نصوص هذه المواد. وتختص المادة 126 بالضرب على أيدي العاملين بالحكومة.⁹⁹ تقوم المادة 129 بتعريف الآتي على أنه جريمة يعاقب عليها القانون : "الأفعال التي تتضمن الإكراه وسوء المعاملة التي يقوم بها الموظفين

⁹⁵ يقول الناشطون بالعريش أن هاني أبو شتا شاب يتمتع بقبول شديد كان يؤم الصلاة، ويجود القرآن بالتجمعات في العريش، وتعرض هاني مع عدد من إخوانه وأولاد أعمامه للاعتقال في الحملة، ويقول الكثيرون أنه نابه القدر الأكبر من التعذيب الشديد أثناء اعتقاله أنظر تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، نوفمبر 2004 ص (10-8)

⁹⁶ يقول الناشطون بالعريش أن هاني أبو شتا شاب يتمتع بقبول شديد كان يؤم الصلاة، ويجود القرآن بالتجمعات في العريش، وتعرض هاني مع عدد من إخوانه وأولاد أعمامه للاعتقال في الحملة، ويقول الكثيرون أنه نابه القدر الأكبر من التعذيب الشديد أثناء اعتقاله أنظر تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، نوفمبر 2004 ص (10-8)

⁹⁷ يقول الناشطون بالعريش أن هاني أبو شتا شاب يتمتع بقبول شديد كان يؤم الصلاة، ويجود القرآن بالتجمعات في العريش، وتعرض هاني مع عدد من إخوانه وأولاد أعمامه للاعتقال في الحملة، ويقول الكثيرون أنه نابه القدر الأكبر من التعذيب الشديد أثناء اعتقاله أنظر تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، نوفمبر 2004 ص (10-8)

⁹⁸ يقول الناشطون بالعريش أن هاني أبو شتا شاب يتمتع بقبول شديد كان يؤم الصلاة، ويجود القرآن بالتجمعات في العريش، وتعرض هاني مع عدد من إخوانه وأولاد أعمامه للاعتقال في الحملة، ويقول الكثيرون أنه نابه القدر الأكبر من التعذيب الشديد أثناء اعتقاله أنظر تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، نوفمبر 2004 ص (10-8)

⁹⁹ يقول الناشطون بالعريش أن هاني أبو شتا شاب يتمتع بقبول شديد كان يؤم الصلاة، ويجود القرآن بالتجمعات في العريش، وتعرض هاني مع عدد من إخوانه وأولاد أعمامه للاعتقال في الحملة، ويقول الكثيرون أنه نابه القدر الأكبر من التعذيب الشديد أثناء اعتقاله أنظر تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، نوفمبر 2004 ص (10-8)

العموميين... بما إنها تشكل تعدياً على الآخرين وضرراً لهم، بغرض الحصول على اعتراف".¹⁰⁰ وانتهاك القانون يقع كلما قام "موظف أو مستخدم عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية [باستعمال] القسوة مع الناس اعتماداً على وظيفته بحيث أنه أخل بشرفهم أو أحدث ألاماً بأبدانهم..."¹⁰¹ أما عنصر الجريمة فيتحقق "بأي تصرف ملموس قد يرجح أن يسبب أذى جسدي لضحيته مهما قلت، حتى لو لم يسبب هذا الفعل أية إصابات ملحوظة"¹⁰² ويقول التقرير إن "جميع الأفراد، أياً كانت صفتهم، يتمتعون بالحمايات التي تنص عليها هذه المادة سواء كانوا مقبوض عليهم أو محتجزين أو في ظروف أخرى".¹⁰³ أما المواد من 240 إلى 243 فتتعرض لجرائم التعدي بالضرب.¹⁰⁴ وحسب تقرير الحكومة المقدم إلى لجنة مناهضة التعذيب، فإنه "يجب على أي شخص يعلم بحدوث هذه الجريمة أن يبلغ عنها، وينطبق هذا الواجب على العاملين بالدولة طبقاً لمادتي 25، 26 من قانون الإجراءات الجنائية".¹⁰⁵

وبموجب القانون المصري، فتختص وحدة التفتيش التابعة لوزارة الداخلية والنيابة العامة، المسئولة من وزارة العدل، بمسئولية النظر في اتهامات التعذيب وسوء المعاملة. ولدى كل من المكتبين روابط قوية شخصية وعملية بأفراد الأمن ورجال الشرطة الذين يشرفان عليهم، وفيما مضى لم يثبت أنهم يوفرون وسيلة فعالة يلجأ إليها ضحايا التعذيب.

¹⁰⁰ يقول الناشطون بالعريش أن هاني أبو شتا شاب يتمتع بقبول شديد كان يؤم الصلاة، ويجود القرآن بالتجمعات في العريش، وتعرض هاني مع عدد من إخوانه وأولاد أعمامه للاعتقال في الحملة، ويقول الكثيرون أنه نابه القدر الأكبر من التعذيب الشديد أثناء اعتقاله أنظر تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، نوفمبر 2004 ص (10-8)

¹⁰¹ يقول الناشطون بالعريش أن هاني أبو شتا شاب يتمتع بقبول شديد كان يؤم الصلاة، ويجود القرآن بالتجمعات في العريش، وتعرض هاني مع عدد من إخوانه وأولاد أعمامه للاعتقال في الحملة، ويقول الكثيرون أنه نابه القدر الأكبر من التعذيب الشديد أثناء اعتقاله أنظر تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، نوفمبر 2004 ص (10-8)

¹⁰² يقول الناشطون بالعريش أن هاني أبو شتا شاب يتمتع بقبول شديد كان يؤم الصلاة، ويجود القرآن بالتجمعات في العريش، وتعرض هاني مع عدد من إخوانه وأولاد أعمامه للاعتقال في الحملة، ويقول الكثيرون أنه نابه القدر الأكبر من التعذيب الشديد أثناء اعتقاله أنظر تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، نوفمبر 2004 ص (10-8)

¹⁰³ يقول الناشطون بالعريش أن هاني أبو شتا شاب يتمتع بقبول شديد كان يؤم الصلاة، ويجود القرآن بالتجمعات في العريش، وتعرض هاني مع عدد من إخوانه وأولاد أعمامه للاعتقال في الحملة، ويقول الكثيرون أنه نابه القدر الأكبر من التعذيب الشديد أثناء اعتقاله أنظر تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، نوفمبر 2004 ص (10-8)

¹⁰⁴ يقول الناشطون بالعريش أن هاني أبو شتا شاب يتمتع بقبول شديد كان يؤم الصلاة، ويجود القرآن بالتجمعات في العريش، وتعرض هاني مع عدد من إخوانه وأولاد أعمامه للاعتقال في الحملة، ويقول الكثيرون أنه نابه القدر الأكبر من التعذيب الشديد أثناء اعتقاله أنظر تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، نوفمبر 2004 ص (10-8)

¹⁰⁵ يقول الناشطون بالعريش أن هاني أبو شتا شاب يتمتع بقبول شديد كان يؤم الصلاة، ويجود القرآن بالتجمعات في العريش، وتعرض هاني مع عدد من إخوانه وأولاد أعمامه للاعتقال في الحملة، ويقول الكثيرون أنه نابه القدر الأكبر من التعذيب الشديد أثناء اعتقاله أنظر تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، نوفمبر 2004 ص (10-8)

وعبرت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها حول تأجيل البلاغ عن القبض على الأفراد، إلى جانب تأجيل وصول المحتجزين إلى المحامين أثناء أول 48 ساعة من اعتقالهم، حيث أنها اعتبرت ذلك حبساً "بمعزل من العالم الخارجي، وذلك من شأنه خلق الظروف التي تؤدي إلى إساءة استخدام سلطات العاملين بالدولة"¹⁰⁶.

VI. استجابة الحكومة المصرية

قبل زيارتها للعريش اتصلت هيومن رايتس ووتش بمكتب وزير الداخلية اللواء حبيب العادلي، وطلبت أن تلتقي به أو بممثل له، كما طلبت تصريحاً لممثليها بأن يلتقوا بمحافظ محافظة شمال سيناء وبرئيس مكتب مباحث أمن الدولة بالعريش. ولم تتلق هيومن رايتس ووتش أي رد على هذا الطلب، ولا على أي من محاولاتها اللاحقة عن طريق الهاتف ولا عن طريق الزيارة لوزارة الداخلية للحصول على مقابلة.

ولم تضع الحكومة أية عراقيل في طريق زيارة هيومن رايتس ووتش للعريش. ولكن شخصاً واحداً على الأقل ممن التقوا به هيومن رايتس ووتش بالعريش أعيد استدعاؤه لمباحث أمن الدولة يوم 8 ديسمبر/كانون الأول، وذلك بعد مغادرة ممثلي هيومن رايتس ووتش للعريش وعودتهم إلى القاهرة مباشرة.

ولم يبدي مسئولو الحكومة أي استعداد لأي لقاء مع هيومن رايتس ووتش، لا في العريش ولا في القاهرة. ويوم 7 ديسمبر/كانون الأول بالعريش، اتصلت هيومن رايتس ووتش باللواء أحمد عبد الحميد محافظ شمال سيناء طالبة مقابلته فرد قائلاً "أنا لا ألتقي بأحد"¹⁰⁷. وفي 8 ديسمبر/كانون الأول، في محاولة منهم لمعرفة مكان شابين كانوا قد اعتقلوا منذ وقت قليل، اتصلت هيومن رايتس ووتش بالعقيد عصام عامر، مفتش مباحث أمن الدولة في العريش، طالبة إجراء مقابلة معه. وبعد أن قال أنه يحتاج إلى الحصول على إذن من رؤسائه، لم يرد القيد عامر على هذا الطلب بأي شيء آخر.

¹⁰⁶ يقول الناشطون بالعريش أن هاني أبو شتا شاب يتمتع بقبول شديد كان يوم الصلاة، ويجود القرآن بالتجمعات في العريش، وتعرض هاني مع عدد من إخوانه وأولاد أعمامه للاعتقال في الحملة، ويقول الكثيرون أنه نابه القدر الأكبر من التعذيب الشديد أثناء اعتقاله أنظر تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، نوفمبر 2004 ص (8-10)

¹⁰⁷ يقول الناشطون بالعريش أن هاني أبو شتا شاب يتمتع بقبول شديد كان يوم الصلاة، ويجود القرآن بالتجمعات في العريش، وتعرض هاني مع عدد من إخوانه وأولاد أعمامه للاعتقال في الحملة، ويقول الكثيرون أنه نابه القدر الأكبر من التعذيب الشديد أثناء اعتقاله أنظر تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، نوفمبر 2004 ص (8-10)

في يوم 9 ديسمبر/كانون الأول، زار ممثلو هيومن رايتس ووتش مكتب هشام بدوي، رئيس نيابة أمن الدولة. وبعد أن أعادوا تقديم طلب لقاءه مع هيومن رايتس ووتش بالعربية، كما كان قد طلب السيد بدوي، رفض المقابلة، وقال "إنه غير مسئول" عن القضايا التي أردنا الحديث عنها وأن النائب العام هو المسئول عن "هذا النوع من اللقاءات".

وفي 4 يناير/كانون الثاني 2005 التقت بعثة من نقابة المحامين المصرية بـ محمد بنداري رئيس نيابة محافظة شمال سيناء لطلب التحقيق في اتهامات التعذيب والاحتجاز التعسفي المتعلق بالتحقيقات في أحداث طابا. وفيما يزعم، كان رد رئيس النيابة أن "هذا الملف لا يقع في اختصاصه بل يقع في اختصاص النائب العام لأمن الدولة" هو هشام بدوي بالقاهرة.¹⁰⁸ وعلى حد علم هيومن رايتس ووتش، لم تحقق الحكومة، ولا تحاكم ولم تؤدب أي من أفراد الأمن ولا أي من ضابط الشرطة على دورهم في تعذيب وإساءة معاملة المحتجزين الذين قبض عليهم فيما يتعلق بسبب هجمات طابا.

كلمة شكر

قام جو ستورك، وهو مدير قسم الشرق الأوسط و شمال أفريقيا لمنظمة هيومن رايتس ووتش بواشنطن، بإجراء الأبحاث اللازمة لهذا التقرير، بالاشتراك مع وبمساعدة أحمد سيف الإسلام مدير مركز هشام مبارك للقانون، ود/ عابدة سيف الدولة عضوة في مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف ورئيسة الجمعية المصرية لمناهضة التعذيب. قام جو ستورك بكتابة هذا التقرير، وقام كل من سارة ليا ويتسن المديرية التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بـ هيومن رايتس ووتش، وويدني براون، نائب رئيس البرنامج بمراجعة هذا التقرير. وراجع التقرير قانونياً السيد ويلدر تيلور رئيس القسم القانوني والإجرائي. وساعد كل من محمد عبد الدايم وطارق رضوان، وهو مساعد في قسم الشرق الأوسط في الترجمة. أما عن تجهيز التقرير للنشر فقامتا به كل ليلي هال مساعدة مع قسم الشرق الأوسط، وأندريا هولي مديرة الدعاية والنشر.

¹⁰⁸ يقول الناشطون بالعريش أن هاني أبو شتا شاب يتمتع بقبول شديد كان يوم الصلاة، ويجود القرآن بالتجمعات في العريش، وتعرض هاني مع عدد من إخوانه وأولاد أعمامه للاعتقال في الحملة، ويقول الكثيرون أنه نابه القدر الأكبر من التعذيب الشديد أثناء اعتقاله أنظر تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، نوفمبر 2004 ص (10-8)

كما تود أن تتقدم هيومن رايتس ووتش لكل من بسمة عبد العزيز، وهي متطوعة مع مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف لإعادة تأهيل ضحايا العنف، ومها يوسف وهي محامية بمركز هشام مبارك للقانون من أجل مساعدتهم في تنسيق الاجتماعات بالقاهرة والترجمة بها. أما حسام بهجت مدير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية فقدم تعليقاته على النسخة المبدئية من هذا التقرير، كما قدم هو وجمال عيد وهو محامي دفاع مساعدهما في تحديث هذا التقرير.

ملحق: رسالة هيومن رايتس ووتش إلى وزير الداخلية حبيب العادل

معالي الوزير حبيب العادلي
وزارة الداخلية
شارع الشيخ ريحان
باب اللوق
القاهرة

معالي الوزير،

نكتب إلى سيادتكم بشأن الموقف في مدينة العريش ومحافظة شمال سيناء في أعقاب هجمات السابع من أكتوبر/تشرين الأول على فندق هيلتون طابا ومخيمين سياحيين آخرين في منطقة طابا. وكانت منظمة هيومن رايتس ووتش قد أدانت هذه الهجمات بشدة في بيان أصدرته فور وقوعها بوصفها انتهاكاً لأسمى مبادئ الإنسانية.

إننا إذ نسلم بواجب الحكومة المصرية تجاه التحقيق في هذه الهجمات الوحشية وغير المبررة وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، فإننا نتوقع أن تفي الحكومة بهذه المسؤولية بطريقة تحترم الدستور المصري والالتزامات الواقعة على مصر بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

لقد قام عدد من منظمات حقوق الإنسان المصرية في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2004 بإصدار عدة تقارير تزعم وقوع انتهاكات واسعة النطاق على يد السلطات المصرية في إطار التحقيق في الهجمات، وتحديدًا على يد قوات مباحث أمن الدولة التابعة لوزارة الداخلية. وقد تضمنت هذه المزاعم تقارير بشأن الاعتقال الجماعي لما يتراوح بين 2500 و3000 شخص، وحالات من القبض التعسفي، والتعذيب وإساءة المعاملة، وأخذ أفراد من العائلة كرهائن لضمان تسليم المطلوبين لأنفسهم. وقد نُسب هذا العدد الكبير من المعتقلين إلى مسئول حكومي رفيع المستوى بمدينة العريش. وعلى حد علمنا فإن الحكومة المصرية لم تصدر رداً علنياً على هذه المزاعم أو تقدم أي معلومات بشأن أعداد المعتقلين أو أماكن احتجازهم.

ثم قامت منظمة هيومن رايتس ووتش بإجراء تحقيق مستقل في هذه المزاعم عبر زيارة العريش والمناطق المحيطة بها. وقد قمنا خلال الزيارة بالاتصال بكل من اللواء أحمد عبد الحميد محافظ شمال سيناء والسيد عصام عمرو نائب رئيس فرع مباحث أمن الدولة في العريش؛ إلا أننا نأسف لأن كلاً من اللواء عبد الحميد ومسؤولي مباحث أمن الدولة قد رفضوا مقابلة ممثلنا. كما قامت منظمة هيومن رايتس ووتش بإرسال رسالة عن طريق الفاكس إلى مكتب سيادتكم في 7 ديسمبر/كانون الأول 2004، ثم تسليم نفس الرسالة باليد في اليوم التالي، طلبنا فيها مقابلة سيادتكم مع ممثلنا السيد جو ستورك، مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكتبنا بواشنطن أثناء زيارته للقاهرة. وقد كان رد المسؤولين بمكتب سيادتكم وقتها هو أن الوزارة ستتصل بالسيد ستورك في حال ما إذا رغب المسؤولون في مقابلته. ولم يأت أي رد حتى يوم 12 ديسمبر/كانون الأول.

وتقوم منظمة هيومن رايتس ووتش الآن بإعداد تقرير بشأن هذه التطورات في مدينة العريش وما حولها. ونظراً لأننا ما زلنا نرغب في أن يتضمن تقريرنا وجهة نظر الحكومة فإننا نرجو أن نحصل على إجابة سيادتكم عن الأسئلة التالية.

لقد تحدثنا أثناء زيارتنا للعريش وباقي المنطقة إلى مواطنين مصريين أخبرونا بالتفصيل عن تعرضهم للاعتقال وفي بعض الأحيان للتعذيب الشديد على يد ضباط مباحث أمن الدولة. كما أخبرنا عشرات من الأمهات والآباء والزوجات والشقيقات عن أبنائهم وأزواجهم وإخوتهم الذين أخذوا في حملات قبيل الفجر "فقط لخمس دقائق". ولا زال هؤلاء بعد أسابيع، وفي بعض الحالات ما يقرب من شهرين، لا يعلمون بمكان وجود أقربائهم أو ما إذا كانوا هم أيضاً قد تعرضوا للتعذيب وإساءة المعاملة الذي يعتقدون جميعاً أنه يمارس بشكل روتيني

أثناء الاحتجاز على يد مباحث أمن الدولة. ولم تقم سلطات الضبط في أي من هذه الحالات بتقديم إذن قضائي أو أي أساس قانوني للقبض.

ولهذا فإننا سنكون ممتنين إذا حصلنا من الوزارة على المعلومات التالية:

- عدد الأشخاص الذين تم احتجازهم لأكثر من 24 ساعة في إطار هجمات السابع من أكتوبر/تشرين الأول بمنطقة طابا.
- عدد الأشخاص الذين ظلوا رهن الاحتجاز حتى يوم 12 ديسمبر/كانون الأول في إطار الهجمات أو أي تحقيق آخر مرتبط بها.
- مواقع أماكن احتجاز هؤلاء الأشخاص، وأعداد المحتجزين في كل منها.
- أسماء وأعمار وأماكن احتجاز المحتجزين حتى يوم 12 ديسمبر/كانون الأول والأساس القانوني لاحتجازهم.

لقد طلب منا معظم من تحدثنا إليهم ألا نكشف عن أسمائهم أو أسماء أقاربهم المفقودين خوفاً من انتقام السلطات. ولهذا فإن الحالات التي نوردتها أدناه لا تمثل بأي حال من الأحوال قائمة حصرية بالمفقودين المعروفين لدينا. وإنما نطالب بإخطار كل من منظمة هيومن رايتس ووتش وعائلات هؤلاء الأفراد بأماكن وجودهم حالياً:

- صلاح أحمد صلاح فليفل، 35 عاماً، مدرس، تم إلقاء القبض عليه بقرية ميدان في اليوم الخامس من شهر رمضان، ويشاع أنه محتجز بمركز احتجاز أبو زاير بسيينا. وقد أتهم اثنان من إخوته بالتورط في هجمات طابا.
- أشرف محمد محمود أحمد، 33 عاماً، مبرمج كمبيوتر بمركز المعلومات التابع للحكومة بالعريش، تم إلقاء القبض عليه في العريش قبيل فجر اليوم السادس من شهر رمضان.
- أسد أمين خيرى البيك، 52 عاماً، مهندس زراعي، تم إلقاء القبض عليه بمنزله قبيل فجر اليوم السادس من شهر رمضان ويشاع أنه محتجز بسجن دمنهور بمنطقة الدلتا.

- محمد عبد الله رباع، 41 عاماً، شريك في ملكية ورشة حدادة، تم إلقاء القبض عليه في العريش في صباح اليوم السابع من شهر رمضان، وقد أعلن أنه يُشتبه في اشتراكه في التخطيط لهجمات طابا.
- إسماعيل عبد الله رباع، 35 عاماً، شريك آخر في ملكية ورشة الحدادة مع شقيقه محمد، تم إلقاء القبض عليه في اليوم التاسع من شهر رمضان عند وصوله إلى الورشة.
- أحمد عبد الله رباع، 39 عاماً، تم إلقاء القبض عليه في العريش في 16 نوفمبر/تشرين الثاني بعد لقائه بمراقبين مصريين لحقوق الإنسان.
- محمد الأزرا، 44 عاماً، مدرس، إلقاء القبض عليه عقب أداء صلاة المغرب في مسجد بالعريش في 26 أكتوبر/تشرين الأول.
- فؤاد عنايت، 40 عاماً، موظف بمكتب صيانة تابع للحكومة في العريش، تم إلقاء القبض عليه في منزله في فجر اليوم الخامس من شهر رمضان.
- نور محمد رشيد، 30 عاماً، لا يعمل، تم إلقاء القبض عليه عقب منتصف الليل بمنزله في اليوم الثالث والعشرين من شهر رمضان.
- هاني عبد الله حمدان أبو شتا، تم إلقاء القبض عليه قرب فجر اليوم التاسع من شهر رمضان.
- فايز عبد الله حمدان أبو شتا، تم إلقاء القبض عليه قرب فجر اليوم التاسع من شهر رمضان.

وإلى جانب معرفة الأساس القانوني لاعتقال واستمرار احتجاز هؤلاء وآخرين ممن لا يمكن إحصاء عددهم تم إلقاء القبض عليهم في حملات منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، فإننا سنكون ممتنين لو تم إخطارنا أيضاً بما إذا كان قد أتيح لهم الاتصال بمحاميههم وأقاربهم من الدرجة الأولى.

كما نود أن نعرف ما إذا كانت الوزارة قد أجرت أي تحقيقات بشأن مزاعم تعرض المحتجزين في إطار هجمات طابا للتعذيب وإساءة المعاملة.

معالي الوزير،

إن نمط الانتهاكات الذي أثبتته تحقيقنا مزعج للغاية. وإننا نشعر بقلق خاص لكون أفراد العديد من العائلات قد فشلوا في معرفة أماكن وجود أقربائهم عقب إلقاء القبض عليهم. وبالإضافة إلى ذلك فإن الكثير ممن ألقى القبض عليهم موظفون في الحكومة؛ وقد أخبر الأهالي منظمة هيومن رايتس ووتش في عدد من الحالات التي قمنا بتحقيقها أن الأشخاص المقبوض عليهم قد تعرضوا لإنهاء خدمتهم وإيقاف صرف رواتبهم. وفي الحالات التي قام فيها الأهالي بإخطار جهة العمل باعتقال قريبهم كانت جهة العمل تطالبهم بتقديم ما يثبت الاعتقال، وهو ما لم يتمكنوا من الحصول عليه.

كما تشعر منظمة هيومن رايتس ووتش بقلق بالغ لكون سياسات الاحتجاز السري بمعزل عن العالم الخارجي تعرض المحتجزين بشدة لاحتمالات وقوع التعذيب أو "الاختفاء"، وهما جريمتان جسيمتان بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. ولقد تلقينا بانزعاج شديد الشهادات المقنعة بشأن وقوع التعذيب وكذلك التقارير التي تشير إلى أن تعذيب المحتجزين في إطار الهجمات وإساءة معاملتهم قد وقعا على نطاق واسع.

ولهذا فإن من الضروري أن تقوم الحكومة باتخاذ خطوات فورية للإعلان عن أسماء المحتجزين وأماكن وجودهم، والأساس القانوني لاحتجازهم. كما نطالب الوزارة بأن تسمح فوراً لمراقبي حقوق الإنسان المصريين والدوليين بالدخول إلى أماكن احتجاز هؤلاء الأشخاص لمعالجة التقارير العديدة والمقنعة حول وقوع التعذيب وإساءة المعاملة على يد مسؤولي مباحث أمن الدولة.

وسنكون ممتنين لتلقي رد وزارة الداخلية على هذه الرسالة في أقرب فرصة ممكنة. وحتى تتمكن من تضمين وجهة نظركم في التقرير الذي نقوم بإعداده فإننا نتمنى تلقي ردكم قبل يوم 24 ديسمبر/كانون الأول 2004.

ونشكركم مقدماً على اعتنائكم بهذا الأمر الهام.

المخلصة



سارة ليا ويتسون
المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط